

قانون الضمان الاجتماعي.. أين وصل الملف؟



رأي الحدث

دينيس روس وسؤال التغيير

رولا سرحان

كتب دينيس روس، السياسي الأميركي من أصل يهودي، والذي كان مبعوث السلام في الشرق الأوسط فترتي الرئيسين الأميركيين السابقين كلينتون وبوش الابن، مقالاً مثيراً للشفقة، ونشره على الموقع الإلكتروني لـ «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» الذي يشرف على إدارته. يركز المقال في الأساس على الترويج الذكي والدهاء المقنع لاحتياج الدول العربية لإسرائيل في المنطقة، محاولاً، وكعادة صانعي السياسات الأميركيين في الشرق الأوسط، فرض الوقائع لا قراءة الحقائق.

سؤال التغيير، هو السؤال الذي يتمحور حوله مقال روس، فبنية المقال قائمة على الترويج لضرورة التغيير تحت غطاء أن التغيير قد بدأ في المنطقة منذ زمن، وهو المنطق المخالف لتساؤلات روس التي بدأ بها مقاله. إذ يدعي أن السؤال المركزي ليس في: كيف تساهم اتفاقات التطبيع مع إسرائيل على تغيير المنطقة؟ بل هو: كيف تغيرت المنطقة بحيث أصبحت اتفاقيات التطبيع ممكنة؟

وإذا ما قرأنا ما بين سطور المقالة فإننا سنفهم مباشرة بأن نظرة روس إلى عملية التغيير تفترض أن العالم العربي لم يتغير ولا يمكنه أن يتغير إلا إذا تغيرت نظرته إلى نفسه ونظرته إلى إسرائيل؛ وهي نظرة استشراقية بحد ذاتها، فهناك كتلة جغرافية عربية تُعاني من الأزمات الاقتصادية التي لا يمكن أن تتخطاها إلا بتحقيق أعلى مستوى من الاستفادة من الخبرات والمعرفة التي ستقدمها إسرائيل لها.

وإذ يحصر روس مشاكل العالم العربي في أوضاعه الاقتصادية، فإنه في ذات الوقت يختزل ثورات الربيع العربي باعتبارها مجرد احتجاج على سوء تلك الأوضاع وهو ما مهد في الأساس لضرورة التطبيع مع إسرائيل والتعاون معها لتحسين أوضاع العرب اقتصادياً، وبالتالي انعكاس هذا التحسن على رأي الشعوب العربية في إسرائيل، والتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية.

هذه الطريق الالتفافية التي يتبعها روس تدفعنا للاستنتاج أن اللقمة التي ما تزال تقف في حلق العرب المطبوعين وإسرائيل والسياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة ما تزال هي القضية الفلسطينية. وهذا يُعيدنا إلى سؤال التغيير من جديد، هل تغيرت المنطقة؟ نعم المنطقة تغيرت، لكن السؤال متى تغيرت المنطقة العربية؟ أما الإجابة عليه، فليس كما حاول روس طرحها في المقال بأنها بدأت مع مؤتمر مدريد للسلام، بمعنى أن أفق التغيير قد بدأت منذ أن نحت الدول العربية نحو السلام مع إسرائيل؛ والحقيقة أن المنطقة تغيرت منذ أن تم إنشاء إسرائيل على أرض عربية، وتم طرد وتهجير شعبها العربي الفلسطيني. ولا يمكن اختزال التاريخ أو تقطيع بداياته ونهاياته كما يرغب صناع السياسة الأمريكيون.

ولا يمكن للمنطقة أن تتوقف عن التغيير لسببين أساسيين: أما الأول، فهو الحقيقة المغيبة عن كل مقال روس وهي أن مشكلة الشعوب العربية ليست في سوء أوضاعها الاقتصادية، وإنما في سوء أوضاعها السياسية وفقدان قياداتها لشعبية تمثيلية حقيقية تعبر عن طموح وتطلعات شعوبها، الأمر الذي يعني أن الربيع العربي لم يبدأ بعد وإنما يستعد للبدء. أما السبب الثاني، وإذا ما أخذنا بنفس المنهج الاستشراقي الذي اتبعه روس في مقاله، باعتبار العرب كتلة جغرافية صماء، فإنه لا يمكن زراعة «طرف صناعي» جديد واستدخاله فيها إلا بتقطيع هذه الكتلة وتجزئتها، ودفن أي معالم تدل على أنها كانت وحدة واحدة تحت وحل التطبيع، بينما يتم تجاهل حقيقة أن الشعوب العربية لا تتعامل مع بعضها البعض إلا من منطلق وجداني قائم على أن الشعوب العربية ما هي إلى في المحصلة شعب واحد ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم.

الرئيس وجّه الحكومة للعمل بتطوير قطاع الطاقة الشمسية.. هل يلتزم اشتية؟

05

خبراء اقتصاديون لـ "الحدث": الدولار سيواصل الارتفاع وتوقعات بوصوله 3.5 شيقل

06

ملف العدد

قانون الضمان الاجتماعي.. أين وصل الملف؟

وزارة العمل: القضية في طور المشاورات والنقاشات

خبير اقتصادي: تأخرنا كثيرا في إقراره ولا يوجد قانون مثالي في العالم

الاتحاد العام لنقابات العمال: مشاركون في اللجنة الاستكشافية ونحدد موقفنا على ضوء النتائج

أقل من عام، ولم تكن هناك أصلا حاجة لتعطيله، ويفترض أن تعمل الطبقة العاملة على الدفع باتجاه إقرار القانون بما يضمن وضع آلية تطبيق مناسبة تلائم ظروف العاملين وأصحاب العمل وتنتهي كافة العوائق التي كان يجري الحديث عنها سابقا.

ويوضح الباحث في الشأن الاقتصادي أن "هناك نصا واضحا في اتفاق باريس الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يشير إلى أن الأخيرة مستعدة لتحويل أموال ورواتب العمال الفلسطينيين لديها بشرط وجود مؤسسة ضمان اجتماعي، وهذه الأموال مهمة جدا لأنها سوف تستخدم في الاستثمارات كما في كل دول العالم، ولا تبقى أرصدة في صناديق جامدة، ودائما ما كانت صناديق الضمان مقرضا مهما لتطوير البنى التحتية والمشاريع الإنتاجية التي تعمل على تشغيل القوى العاملة، ومن المهم التأكيد على أن صندوق الضمان يجب أن يكون صندوقا خاصا ولا يدمج بالصندوق القومي على الأقل في المرحلة الأولى وذلك من أجل الحصول على ثقة العمال". وتابع عبد الله قائلا إن "العمال بحاجة أن تتم طمأننتهم بأن أموالهم لن تذهب هدرًا، ولن يتم استغلالها والتصرف فيها، والقانون يمنع التصرف فيها دون أن يكون هناك تصرف رشيد بما يكافئ هذه الأموال ولا يتسبب في نقصانها، لذلك من المهم أن يقتنع العمال بأهمية الضمان الاجتماعي وتحويل أموالهم إلى السوق الفلسطيني للتنمية والتطوير التي يمكن أن يستفيد منها المجموع. والضمانات المتوفرة في هذا السياق هي المرتبطة بالقانون، وليست الوعود الحكومية، وبالتالي فإن الأصل أن يتم التعامل مع هذه الأموال ضمن نطاق القانون.. ولا أعتقد أن الحكومة ستكون قادرة على المساس بصندوق الضمان الاجتماعي، والضمانات في حال اختراق القانون هو الشارع، فمثلا في ألبانيا بسبب المساس في أموال الضمان، تغيرت الحكومة نهائيا، وأجزم أن لا سلطة تلجأ لمغامرة تتمثل بالمس بأموال الضمان الاجتماعي سواء للعاملين في إسرائيل أو محليا".

لجان استكشافية تعمل لصياغة قانون الضمان

يؤكد الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد على "وجود لجنة عمل فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، يمكن وصفها باللجنة الاستكشافية، مهمتها دراسة كل الملاحظات التي أوردها القانونيون أو الاقتصاديون وغيرهم

في 28 يناير 2019، جمّد الرئيس محمود عباس القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي بعد توسع دائرة الاحتجاج عليه. لكن منذ ذلك الحين لا يبدو أن السلطة الفلسطينية قد تخلت نهائيا عن القرار الذي كان من المفترض أن يدخل حيز التنفيذ 13 نوفمبر بعد حوالي عامين على صدوره، وإنما قامت بتجميده لحين البت في الملاحظات التي أثّرت حوله من قبل مؤسسات حقوقية وخبراء اقتصاديين والقطاع الخاص وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

خاص الحدث

وحتى كتابة هذا التقرير لم يتم اعتماد القانون. تواصلت "صحيفة الحدث" مع مدير عام الإدارة العامة لسياسات قطاع العمل في وزارة العمل، عزمي عبد الرحمن، لمعرفة آخر التطورات فيما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي. وقد أكد للصحيفة أن الأمر لا زال في طور المناقشات رافضا التصريح بأي تفاصيل أخرى، لأن الوزير هو المطلع بشكل كامل على القضية ويستطيع التصريح فيها بشكل أوفى. وحاولت الحدث التواصل مع وزير العمل، وأبلغت بأنه سيرد عليها لاحقا.

لا يوجد قانون مثالي

يرى الباحث في الشأن الاقتصادي د. سمير عبد الله أن "وقتا طويلا جرى إضاعته قبل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي، لأنه ليس من المعقول أن تبقى فلسطين هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يوجد بها قانون ضمان اجتماعي، وحتى الحملة الاحتجاجية على القانون لم تكن بريئة وأشبه بمؤامرة كانت تقف خلفها أجنداث ومصالح خاصة، ولذلك من المهم اليوم أن نذكر العمال بضرورة وجود قانون يحميهم، وقد برزت الحاجة لمثل هذا القانون في فترة انتشار جائحة كورونا، وكلما تم تطبيقه بشكل أسرع، كلما كانت الأمور أفضل".

ويضيف عبد الله لـ "صحيفة الحدث" أنه "لا يوجد قانون في العالم خال من السلبات، وعادة ما يتم تعديل القوانين بعد تجربتها، وكان من الممكن تمرير القانون ومعالجة الملاحظات التي تعترضه وتنتج من خلال التجربة في فترة

وفي 1 مايو 2022 قال وزير العمل الفلسطيني نصري أبو جيش إنه يجري اعتماد قانون عمل عصري يخدم العامل والطبقة العاملة ويحاول توفير حقوقه بالحد الأدنى، وجرى حوارات كثيرة حول هذا القانون، وهو في مراحل النهائية وفي أقرب فرصة قد لا تتجاوز نهاية شهر مايو سيتم تقديمه لمجلس الوزراء ثم للرئيس لاعتماد هذا القانون الجديد وتعديلاته.

وفي المقابلة ذاتها تطرق أبو جيش إلى قانون الضمان الاجتماعي، وقال إنه "قد يتم الانتهاء منه قبل قانون العمل، وجرى حوارات كثيرة من أطراف الإنتاج وأصحاب العمل والممثلين بالغرف التجارية ولجنة التنسيق للمؤسسات والصناعات مع اتحادات العمال كافة". موضحا أنه تم التوصل تقريبا إلى مسودة سيتم بحثها في بداية شهر 5 ثم تقدم للمجتمع وكافة شرائح المجتمع والحركات وكافة القطاعات لإعادة نقاشها.

وأردف وزير العمل: "تقديرنا أن يتم اعتماده الضمان الاجتماعي وتطبيقه، لأن هذا سيكون في مصلحة العامل وفي مصلحة أن نخلق توفير سبل حياة كريمة خاصة في المراحل المتقدمة بالعمر". مشيرا إلى أن الحكومة أعلنت أن عام 2022 سيكون عام العدالة الاجتماعية للطبقة العاملة الفلسطينية وهذا يعتمد على مجموعة من النقاط يجب أن يتم تنفيذها وتطبيقها بأقصى حد في نهاية هذا العام. لكن

مع برنامج حسابات التوفير
معكم مكمّلين
للتوفير ونربح



تأسس عام 1960 Established

1 9 60

ألف دولار
يومياً

آلاف دولار
أسبوعياً

ألف دولار شهرياً

وربّع مليون دولار
كل 3 شهور

لمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل معنا من خلال:

1700 150 150

BOP WhatsApp
00970 593 666 666

حقيقي وفاعل للمرأة في عضوية مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي. وفقاً للمعايير الدولية والممارسات الفضلى، فإن توسيع العضوية في مجلس الإدارة يساهم بشكل إيجابي في تعزيز الشفافية والفعالية والتمثيل العادل داخل المجلس.

وبعض الملاحظات كانت تتعلق بضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية، والحاجة الماسة لإجراء تعديلات قانونية جوهرية بهدف ضمان حوكمة وشفافية "قطاع الاستثمار" الحيوي في الضمان الاجتماعي بالكامل، وبخاصة لجنة الاستثمار، والزام مجلس إدارة المؤسسة بمناقشة وإقرار "الأنظمة الداخلية اللازمة لعمل دائرة الاستثمار" والنظام الخاص بإدارة استثمارات المؤسسة بالشراكة مع المجتمع المدني، ووجوب نشر الأنظمة مباشرة بعد اعتمادها من مجلس الإدارة، وكذلك الحال بشأن وجوب نشر "الموازنة الاستثمارية السنوية" بعد إقرارها من مجلس الإدارة، ومطالبات شعبية واسعة بتعديل نسب الاشتراكات (9% صاحب العمل مقابل 7% العامل) ومعامل الاحتساب (2%) لانحيازها بشكل كبير لأصحاب العمل على حساب الطرف الضعيف في علاقات العمل وهم العمال، وتحقيقاً للعدالة والإنصاف. بحيث يتحمل صاحب العمل (ثلاثي الاشتراك) فيما يتحمل العامل (الثالث الباقي) أو نسبة قريبة منه، ويتم احتساب معامل الاحتساب بنسبة (2.5%) وتعميمه على المنافع التأمينية.

وكانت إحدى التوصيات التي تضمنتها الدراسة التي أعدتها مؤسسة الحق هي إعداد "خطة توعية شاملة" للضمان الاجتماعي تستهدف مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، للتعريف بأهمية الحق في الضمان الاجتماعي، باعتباره مظلة وطنية للحماية الاجتماعية، في وجه المخاطر اليومية التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان، ومدى حيوية الضمان الاجتماعي وأهميته القصوى لصحة وحياة الإنسان وتأمين العيش الكريم له ولأسرته، وأهميته في إعادة توزيع الدخل، والحد من مشكلات الفقر والبطالة، وغيرها من الأهداف السامية التي تقوم عليها فكرة الضمان الاجتماعي.

الضمان الاجتماعي، وهناك فهم مشترك أن وجود صندوق ضمان اجتماعي أصبح مصلحة مشتركة للعامل وصاحب العمل.

ويبين الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين أن هناك مشاركة من خبراء دوليين في النقاشات الجارية حول قانون الضمان الاجتماعي، بالإضافة لخبراء فلسطينيين وعرب يعملون بشكل أساسي مع اللجنة الاستكشافية ويقدمون التوصيات والتنبؤات حول التأثير المتوقع للقانون سواء سلباً أو إيجاباً، وذلك لمعالجة كافة الملاحظات التي أثيرت على القانون بنسخته الأساسية.

ما هي الانتقادات السابقة على قانون الضمان الاجتماعي؟

وتتمثل أبرز الانتقادات التي وجهت لقانون الضمان الاجتماعي في وجود "ضعف في مأسسة إدارة الضمان الاجتماعي، وغياب للهيكل التنظيمي والأنظمة المالية والإدارية اللازمة لعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي، التي ينص عليها قرار بقانون الضمان الاجتماعي، ورغم تأكيد القرار بقانون على الاستقلال المالي والإداري الكامل لمؤسسة الضمان الاجتماعي عن الحكومة، ورغم عدم وجود أية صلاحية لرئيس مجلس إدارة الضمان في جميع نصوص القرار بقانون (124 مادة) باستثناء إدارة جلسات مجلس الإدارة، كون النصوص القانونية ركزت على المجلس كمؤسسة متكاملة، إلا أن أداء رئيس مجلس الإدارة على أرض الواقع يسير في اتجاه مغاير، كونه يخلط بين دوره كوزير للعمل ودوره كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة الضمان".

مؤسسة الحق التي أعدت دراسة حول القانون أشارت كذلك إلى ضرورة "توسيع العضوية في مجلس إدارة الضمان، وإشراك شخصيات مشهود لها بالنزاهة والكفاءة والمهنية والاستقلالية في عضوية المجلس؛ بحيث يتم التأكيد على عضويتهم في النص القانوني المذكور واختيارهم من مجلس الإدارة بعد إعادة تشكيله. وينبغي ضمان وجود تمثيل

من الجهات ذات العلاقة، وستنشر النتائج التي تتوصل لها اللجنة للجمهور، ولا يمكن أن تبقى فلسطين بدون ضمان اجتماعي، وهذه القناعة تعززت بعد أزمة كورونا، وما رافقها وتبعها من تعطل للعمل، ولم تتم مساعدة العمال كما يجب إلا في بعض المؤسسات الضخمة التي لديها إمكانيات ضخمة، وحتى هذه الشركات لم تمنح العامل كافة استحقاقاته، وأن الأوان لكي يكون هناك تفكير جدي بوجود ضمان اجتماعي". ويضيف سعد في مقابلة مع "صحيفة الحدث" أن "هناك ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين يشاركون في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الاستكشافية، ويقدمون موقفاً بخصوص مختلف القضايا المتعلقة بالقانون، وخاصة نسب الاقتطاع وكيفية التنفيذ وأشكال الاستفادة من موضوع الضمان وما هي الخطوات التي سيجري تطبيقها وغير ذلك من الأمور التي تهم العمال بالدرجة الأساس، ونحن جهة فاعلة في النقاش، وفي النهاية قرارنا سيكون بناء على المخرجات النهائية، وسنحدد ما إذا كانت النتائج لصالح العمال أم عكس ذلك، ولن نسمح باستغلالهم كما جرى سابقاً".

ويشدد الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين على أن "العمال كانوا الفئة الأكثر تضرراً خلال الفترة الماضية، وقد أن الأوان لكي تكون لديهم حقوق كما غيرهم، وحتى أكثر دول العالم صغراً لديها نظام للتأمينات الاجتماعية، وكل الدول المحيطة بفلسطين لديها أنظمة متطورة لقانون الضمان الاجتماعي، وهذه المرة هناك مشاركة من قبل القطاع الخاص وممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال ومنظمة العمل الدولية أيضاً لها دور، وهذه المشاركة الواسعة هدفها تطوير القانون بحيث يصبح أكثر إنصافاً".

وبحسب سعد، فإن "القطاع الخاص هذه المرة موقفه متقدم، ولديه استنتاجات مهمة أنتجتها فترة انتشار جائحة كورونا، وأصبح على قناعة أن هناك حاجة ملحة لقانون ضمان اجتماعي، ومن المتوقع أن لا يكون في موقف المعارضة للقانون كما كان الأمر سابقاً، وهذا لا يعني عدم وجود بعض المواقف المعارضة من جهات معينة، ونحن نعمل على دراسة كل الخيارات المتاحة حتى لا يتم تخريب عملية تمرير قانون



الرئيس وجّه الحكومة للعمل بتطوير قطاع الطاقة الشمسية.. هل يلتزم اشتية؟

الفلسطينية التي لا غاز لديها ولا نفط ولا موارد، ترتبط أكثر بمصادر الطاقة التقليدية والتي مصدرها "إسرائيل". هذه ليست افتراضات بقدر ما هي ملاحظات مبنية على بيانات، في السنتين الأخيرتين اتفقت الحكومة مع "إسرائيل" على زيادة كميات الكهرباء التي تأتينا منها، بينما لم تعمل على إنجاز مشروع واحد للطاقة الشمسية يستطيع سد العجز في الطاقة الكهربائية.

ولا يمكن تجاهل أن أول شعار رفعتة الحكومة هو الانفكاك عن "إسرائيل".. بينما في مجال الطاقة يزداد الارتباط بها. هذا الانفكاك في قطاع الكهرباء يحتاج إلى إرادة سياسية ملزمة بتعليمات ولوائح تنظيمية وسن قوانين وتعليمات بهذا الشأن، وبعد توفر هذه الإرادة من الضروري توحيد المفاهيم والخطوط العريضة بشأن موضوع الطاقة الشمسية في فلسطين، والوصول لقناعة مفادها أن مشاريع الطاقة الشمسية هي حل منطقي علمي وصحيح وقابل للتحقيق، وهذا ما يسعى كل العاملين في مجال الطاقة الشمسية جاهدين لإيصاله وإيضاحه للحكومة.

أن تعلن الحكومة اعتماد توجيهات الرئيس للتنفيذ الفوري فيما يتعلق بالطاقة الشمسية، يعني أن توجيهات الرئيس ستصبح الشعار الأكبر والأهم لمحاكمة الحكومة في تقصيرها في هذا الملف، وستبقى هذه الجلسة، وهذا التصريح، وهذا القرار، حجة على أي تقصير أو إهمال أو غياب للإرادة السياسية، لأنه لا يعقل أن يهزّ الجالسون رؤوسهم في اجتماع مع الرئيس بالإيجاب، ثم يعودون لفعل ما يشاؤون وكيفما يشاؤون، ويستمرّون في مسلسل العبث بهذا القطاع المصري. هذا الملف سيبقى يثار ويتابع وهذه المرة من مدخل: أين وصلتكم في تطبيق توجيهات الرئيس؟!.

في 27 يونيو الماضي، حضر الرئيس محمود عباس اجتماع الحكومة الفلسطينية. خلال التقديم للجلسة، قال رئيس الوزراء محمد اشتية للرئيس: هذه الحكومة حكومتك، ونحن نعمل بتوجيهاتك. ثم في نهاية الاجتماع نشر مجلس الوزراء القرارات التي أشارت إلى اعتماد توجيهات الرئيس في مجال المدن الصناعية والأزمات المرورية والطاقة الشمسية والمياه وتخضير المناطق الجبلية والمدن باعتبارها عناصر عاجلة في خطط الحكومة التنفيذية.

تطلقها جهات بحثية ودولية للاستثمار في هذا القطاع، أبتت الحكومة القطاع يراوح مكانه دون أي تقدم. مثلاً في عام 2017 حذر البنك الدولي في تقرير له عن الاقتصاد الفلسطيني وتأثير الطاقة فيه كعامل مهم في النمو الاقتصادي؛ من حدوث كارثة إنسانية واقتصادية مع حلول عام 2030 إذا لم تتوفر الاحتياجات الأساسية من الكهرباء للفلسطينيين في ظل زيادة سنوية في عدد السكان بنسبة 3.5%. وشدد على ضرورة تشجيع استثمارات القطاع الخاص لتلبية احتياجات الطاقة المستقبلية والاستثمار في مجال الطاقة الشمسية، وأن الاستثمار المطلوب لن يتحقق ما لم تخلق السلطة الفلسطينية وإسرائيل بيئة مواتية مناسبة لذلك.

المفارقة الغربية، أن دولا غنية بالنفط، على سبيل المثال الكويت، أنشأت محطات للطاقة الشمسية، "إسرائيل" التي وقعت قبل أيام اتفاقية تصدير غاز لأوروبا، تركّز اهتمامها في مشاريع الطاقة الشمسية وتمنح التسهيلات الحكومية لكل من يريد الاستثمار والتطوير في هذا القطاع. بينما الحكومة

خاص الحدث

إذن بكل وضوح تضمنت القرارات ما يؤكد أن بعض القضايا عاجلة يجب الإسراع في معالجتها. لكن كيف ستقوم الحكومة مثلاً بمعالجة ملف الطاقة الشمسية، بعد سنوات من التسويف والتأجيل والتصريح بما هو غير واقعي أو موجود، وتشريع القوانين التي تحدّ من الاستثمار والنشاط في هذا المجال، والتي كان آخرها قرار يُخرج الحكومة من العلاقة بين شركات توليد الطاقة الشمسية والموزعين، الأمر الذي يحمل مخاطرة كبيرة.

والأكيد أن توجيهات الرئيس عباس فيما يتعلق بالطاقة الشمسية ليست جديدة، فقد تعرّض للموضوع أكثر من مرة، وشدد على أهميته، لكن الجهات التي يجب أن تنفذ هذه التوجيهات أو تتعامل معها، تعمل بطريقة غير مفهومة وتقرّر قرارات لا تؤذي الغرض المطلوب، والدليل على ذلك أن بعض مشاريع الطاقة الشمسية عالقة منذ سنوات، كما هو الحال في مشروع طولكرم الذي كان يُفترض أن يحل أزمة الكهرباء في المدينة.

مهم جداً التأكيد على أن توجيهات الرئيس عباس كانت بضرورة معالجة ملف الطاقة الشمسية بشكل عاجل، لأن كل من يعمل في هذا القطاع يدرك أن الأزمة الأهم في سياقه هي غياب الإرادة السياسية، والتي من المفترض أن تترجمها الحكومة. وما دام هناك غياب لإرادة حكومية حقيقية سيبقى هذا القطاع يراوح مكانه، وستكتفي الحكومة بالشعارات غير المجدية التي تدعي فيها أنها تعمل على تطوير قطاع الطاقة الشمسية، بينما في الواقع تكثر العقبات والثغرات وعدم وضوح الصلاحيات والمرجعيات.

غياب الإرادة السياسية يمكننا أيضاً ملاحظتها واكتشافها في العراقيل المتمثلة في توفير المعلومات والتحديثات حول الأراضي الحكومية والوقفية التي يمكن استغلالها لبناء محطات طاقة شمسية، ما يؤكد غياب أي توجه لدى الحكومة لتمكين الجهات المعنية بتطوير هذا القطاع من الحصول على المعلومات اللازمة وتسهيل الإجراءات حتى يتم تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية.

الغريب واللافت أننا بأمس الحاجة للطاقة الشمسية في ظل ما يعصف بنا من واقع اقتصادي متردٍ، ورغم كل التحذيرات التي



تقرير

خبراء اقتصاديون لـ "الحدث": الدولار سيواصل الارتفاع وتوقعات بوصوله 3.5 شيقل

بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيقل.. ارتفاعات مرتقبة على أسعار السلع

متى نشترى الدولار أو نبيعه؟

وبحسب سلامة، فإن أسعار صرف الدولار مقابل الشيقل ستتأثر بعوامل وأسباب أخرى تضاف لعوامل قوة الدولار التي تم ذكرها سابقا، لأن الشيقل له خصوصيته بأنه أصلا يعتبر متغيرا يتبع تقلبات مؤشرات الأسهم العالمية.

وقال سلامة، إنه في تحليل سعر صرف الدولار إلى شيقل، نرى أن مؤشر ناسداك "الاسم الشائع للشركات التي تقدم خدمات مالية وتعمل في أسواق الأوراق المالية" هو المؤشر المستقل بينما الشيقل هو المتغير التابع، كلما انخفض مؤشر الأسهم ينخفض الشيقل تباعا لأنه متغير تابع لتغيرات أسعار الأسهم العالمية بسبب أن البنك المركزي الإسرائيلي كان يشترط على محافظ الاستثمار الإسرائيلية في الخارج أن تتحوط ببيع الدولار في حال الارتفاع على المؤشرات وشراء الدولار في حالة انخفاض المؤشرات لإدارة مخاطر الاستثمار الخارجي، وبشكل عام المحافظة على الاستقرار للاستثمار الخارجي بالنسبة للاحتلال، وهذه التعليمات أثرت بشكل كبير وجعلت الارتباط ما بين مؤشر ناسداك والأسهم الأمريكية والعالمية عموما مع الشيقل الإسرائيلي هو ارتباط قوي، لدرجة تقترب من الارتباط الهيكلي.

وأوضح، أن هناك توقعات بأن يتجاوز الدولار مستوى 3% في مدى حتى شهر 10، ويصل إلى ما يقارب 3.55 مع العلم أن هناك سقفا عند 3.48 أو 3.50 من الممكن أن يتجاوزها الدولار قليلا، ويحتاج الدولار لقوة إضافية لتجاوزه ولكن في حال تجاوزه لن يكون هناك ارتفاع كبير ونأمل أن يصل إلى 3.55 قبل نهاية شهر 10.

سجلت أسعار صرف الدولار مقابل الشيقل، ارتفاعا ملحوظا خلال الأسابيع الماضية، قفزت فيها عن 3.48 للدولار الواحد مقابل الشيقل، حيث أكد خبراء اقتصاديون لـ "صحيفة الحدث"، أن هذا الارتفاع سيتواصل خلال الأشهر المقبلة ومن الممكن بلوغه حاجز 3.5 شيقل.

خاص الحدث

وهناك من اشترى الدولار بسبب هذا الفارق. ويرى سلامة أن الاقتصاد الأمريكي قادر على استيعاب مشكلة التضخم في العالم أكثر من الاقتصادات الأخرى، ومدى التأثير بالاقتصاد الأمريكي كونه اقتصادا كبيرا سيكون أقل من الاقتصادات الأخرى وبالتالي هذه مجموعة من الميزات التي اكتسبها الدولار بالإضافة إلى حاجة الولايات المتحدة لدولار قوي في ظل ارتفاع التضخم لأن الدولار الضعيف يزيد من مشكلة التضخم وواشنطن بصدد معالجة هذه المشكلة بوجود رغبة بوجود دولار قوي. وأردف الخبير الاقتصادي سلامة، أنه طالما الظروف مستمرة بنفس الوتيرة، خاصة بما يتعلق بالحرب بين أوكرانيا وروسيا وإمكانية رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة إلى 3.5 و4% في العام المقبل، وطالما أن مجموعة الظروف متوفرة نتوقع أن يحتفظ الدولار بقوته في المدة المنظورة ويمكن أن لا يسجل ارتفاعات أكبر مما هو عليه الآن، ولكن سيحتفظ الدولار بقوته ويمكن أن تضاف له قوة بسيطة بحسب تطورات الأوضاع، لأنه ما زالت هناك مخاوف تحول دون ارتفاع كبير على سعر صرف الدولار الأمريكي.

يقول الخبير الاقتصادي محمد سلامة في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، إن أحد أهم أسباب ارتفاع الدولار الحالية هو اعتبار الدولار كعملة الاحتياط الأولى في العالم، وبسبب الاضطراب الذي حصل في النظام المالي العالمي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها مثل ارتفاع أسعار الطاقة وارتباك النظام المالي العالمي وتراجع النمو الاقتصادي أصبح الدولار عملة ملاذ، مضيفا أن المستثمرين لجأوا لعملة الدولار لأنها بعيدة عن التأثير بالحرب بين أوكرانيا وروسيا.

وأشار، إلى أن استمرار مشكلة التضخم في الاقتصاد الأمريكي من الربع الأخير من العام الماضي 2021 والمستمرة حتى الآن، أحد أسباب التغيرات على سعر صرف الدولار. قائلا، إن التضخم يرتفع بقوة ويتزايد المستوى العام للأسعار، لأسباب عديدة، أهمها ارتفاع تكلفة التوريد أو الشحن للبضائع، حيث ساهمت في رفع تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار الطاقة والنفط، وهم ما ساهم في تغذية التضخم، وبالتالي أصبح لدى الدولار فارق الفائدة بين العملات الأخرى،



الشبكة الفلسطينية الأولى

#الأكثر_مصدقية

نشترى أم نبيع الدولار؟

يقول سلامة في لقائه مع "صحيفة الحدث": نشترى الدولار في مناطق تقترب من -3.30 3.35، على اعتبار أن دورة صعود الدولار أمام الشيقل لم تكتمل، والسبب الثاني هو عدم تحقيق الأهداف لأن السوق يبقى في حالة تردد في بيع الدولار بقوة ومنح الشيقل قوة كبيرة طالما لم يكتمل النصاب ولم نبغ ذروة الارتفاع، وبشأن ذروة الارتفاع ما زال هناك وقت يحتفظ فيه الدولار بقوته لمدة شهور وليس لأيام، وبالتالي ننصح بشراء الدولار في مناطق بين 3.28 أو 3.30، وعند حدود 3.48 هذه مناطق بيع حتى في تجاوز سعر صرفه 3.43.

وعن تأثير ارتفاع الدولار أمام الشيقل على السوق الفلسطيني، قال، إن ضعف الشيقل أمام الدولار سيغذي التضخم وسيغذي ارتفاعات الأسعار في المستوى العام، خاصة السلع المستوردة من الخارج، سواء كان التاجر الفلسطيني هو من استوردها من الخارج أو كانت أصلاً مستوردة من قبل تجار إسرائيليين.

وأوضح، أن البضائع المستوردة من الدول الأجنبية سعرها سيرتفع إذا ما ضعف الشيقل وهو ما يساهم في رفع التضخم لدينا وارتفاع المستوى العام للأسعار، وتآكل مدخرات المواطنين الذين يدخرون بالشيقل أو الذين يحصلون على رواتبهم بعملة الشيقل، وارتفاع الأسعار أمر طبيعي ويعادل فرق سعر الصرف الذي يمكن أن يستفيد منه المواطنين.

أما المختص الاقتصادي أحمد أبو قمر، فيرى، أن الدولار خلال الأسبوع الأيام المقبلة سيتحرك ضمن نطاق معين وضيق، ولن تكون هناك انخفاضات أو ارتفاعات كبيرة جداً، بسبب عدم وجود أحداث تعطي قوة للدولار أو الشيقل، وسيكون التحرك ما بين 3.38 و 3.44.

وقال أبو قمر في لقاء خاص لـ "صحيفة الحدث"، إن هناك اجتماعاً مقبلاً للبنك المركزي الإسرائيلي، سيعلن فيه عن أسعار الفائدة، ومن المتوقع أن يكون هناك رفع

للفائدة على غرار ما قام به البنك الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه الأخير قبل أسابيع. مضيفاً: إذا كان الرفع أكثر من المتوقع سنشهد بعض القوة على الشيقل ويمكن أن يعود الدولار مقابل الشيقل إلى نهاية الثلاثينيات (3.38) وفي حال كان الارتفاع كما هو متوقع سيتراوح مستوى صرف الشيقل في الأربعينيات بكل بساطة، ويمكن الوصول لنهاية الأربعينيات.

وأشار أبو قمر، إلى أنه في الفترة المقبلة، يمكن أن نشهد قوة للدولار مقابل الشيقل خاصة إذا استمر البنك الفيدرالي الأمريكي في رفع معدلات الفائدة وكانت لهجة الفيدرالي تتجه لسياسة تشديدية بخصوص الفائدة ورفع إضافي بعد الرفع لثلاث مرات، وإذا تم رفعها خلال الاجتماع المقبل سنشهد قوة في مؤشر الدولار، وبالتالي قوة على الدولار مقابل الشيقل وسنعيش مستوى الخمسينيات (3.5) وهذا كله يعتمد على خطاب وقرارات الفيدرالي الأمريكي الشهر المقبل.

وعن تأثير سعر الصرف على السوق الفلسطيني، يرى أبو قمر، أننا "نواجه إشكالية كبيرة بسبب الافتقار إلى وجود عملة وطنية، لأننا نتداول بثلاث عملات رئيسية وهي الشيقل والدينار الأردني والدولار الأمريكي، وهذا يجعل هناك حالة من عدم الاستقرار في أية تقلبات على أي من هذه العملات، وهناك فئات مستفيدة من ارتفاع عملات الدولار وهي من يتلقون رواتبهم بالدولار، على عكس الموظفين الحكوميين على سبيل المثال الذين يتلقون رواتبهم بالشيقل ويتم اعتبارهم ضمن الفئة المتضررة بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار".

وعلى صعيد التجار، يقول أبو قمر، إن هناك فئات مستفيدة وأخرى متضررة، فالتجار الذين ينتجون السلع في فلسطين ويصدرونها للخارج من مصلحتهم أن يكون هناك ارتفاع على الدولار مقابل الشيقل، على عكس المستوردين الذين يتضررون من أي ارتفاع على في سعر الصرف بسبب تبعاته فيما يخص ارتفاع أسعار

السلع. وأكد، أنه كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الشيقل، كلما شهدنا ارتفاعاً في الأسعار، وليس من مصلحة السوق الفلسطيني أن يكون هناك ارتفاع إضافي على سعر صرف الدولار، لأن جزءاً من الارتفاع على بعض الأسعار إلى جانب الارتفاعات العالمية سببه ارتفاع قيمة صرف الدولار مقابل الشيقل، لأن التجار يستوردون بعملة الدولار ويبيعون بسعر الشيقل، ويحملون المواطن تكلفة هذه السلع.

ويرى الباحث الأكاديمي والخبير الاقتصادي طارق الحاج، أن الارتفاع الحاصل جاء نتيجة سياسات البنك الفيدرالي الأمريكي النقدية، المتمثلة برفع سعر الفائدة، وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى. وقال الحاج لـ "صحيفة الحدث"، إن وجود الطلب على الأوراق المالية الحكومية الأمريكية، بالإضافة إلى وجود جدوى لدى المستثمرين بإيداع أموالهم في البنوك أكثر من الاستثمار في مجالات أخرى أدى إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي. مشيراً إلى أن هناك توجه لدى البنك الفيدرالي الأمريكي في الفترة المقبلة، بالاستمرار في رفع سعر الفائدة، حتى نهاية العام الجاري وهو ما قد يمتد إلى العام المقبل وقد يتجاوز 1%.

وأوضح: الاستمرار برفع سعر الفائدة يعني أن تحسنا سيطراً على سعر صرف الدولار الأمريكي، لكن الخوف بأن هذه الخطوة لن تؤدي إلى كبح جماح التضخم بل ستؤدي إلى ركود في الاقتصاد، وتضخم، وإذا ما تم ذلك سيكون هناك ارتفاع غير محدود في أسعار السلع والخدمات وهو ما سيخلق حالة من عدم التوازن والاستقرار المالي على الأسواق المالية.

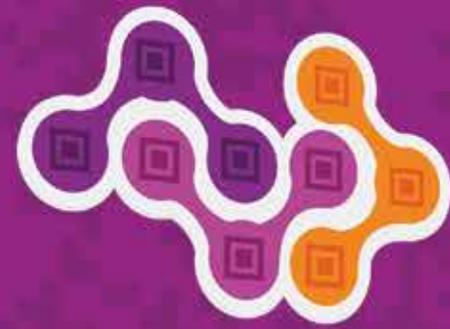
ويتوقع الحاج، أن يطرأ تحسن تدريجي على أسعار صرف الدولار في الفترة المقبلة، إذا ما استمرت أسعار الفائدة بالارتفاع، ولكن لن يكون هناك فارق كبير ملحوظ في سعر الصرف، بل سيكون هناك ارتفاع تدريجي.



التوجيهي عليك والباقي علينا

لطلاب الثانوية العامة فرحتكم السنة غير

استرجعوا قيمة
طلب رسوم حجز المقعد
عند الدفع باستخدام
تطبيق محفظتي PALPAY



محفظتي
PALPAY



00970568848030

1800999666

1700 999 666

للمزيد من المعلومات أو أي استفسارات
يمكنكم التواصل معنا خلال،

استمرار ارتفاع الأسعار.. غياب حكومي عن التدخل ودعوات لمقاطعة الشراء

جمعية حماية المستهلك: لا توجد أي استجابة رسمية حقيقية

وزارة الاقتصاد: هناك توصية بإلغاء الضريبة على الأعلاف والزيت النباتي

وبعض الأصناف ارتفعت بنسبة خيالية، وعلى الجهات الرسمية الخروج والتوضيح بالخصوص وإعطاء دلالات واضحة حول مبررات الارتفاع وكيفية احتساب المعادلة ولماذا لم تناقش مع جمعيات حماية المستهلك. مضيفاً: إن كانت الحكومة لا ترى المستهلك وجمعيات حماية المستهلك فهذا أمر خطير جداً، وقبل فترة كانت هناك توجيهات من الرئيس بأن تكون جمعيات حماية المستهلك الممثلة للمستهلكين وأن تكون جنباً إلى جنب مع جهات الاختصاص في البحث عن حلول لتخفيف الأعباء عن المستهلك، وأحياناً كثيراً تدخلت لها أطر محددة تحتاج إلى قرارات مسؤولة من كل الأطراف وشراكة في اتخاذ القرارات، والمعلومات الناقصة تشكل نوعاً من الإرباك والبلبل، ومسؤولية الجهات الرسمية أن تضع الإعلام وجمعيات الاختصاص كجمعيات حماية المستهلك أمام مسؤولياتها.

من جانبه قال رئيس اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية، عبد الحكيم فقهاء، إن الارتفاع الحاصل كان نتيجة الارتفاع العالمي في أسعار الحبوب الذي بدأ منتصف العام الماضي وتفاقم مع الأزمة الأوكرانية الروسية، وأن ارتفاع أسعار الحبوب أدى إلى ارتفاع أسعار الأعلاف، وهو ما رفع سعر بيع مشتقات الحليب للمصانع ولاحقاً للمستهلك.

وبحسب فقهاء، فإن تكلفة إنتاج الحليب بالنسبة لمزارعي الأبقار أصبحت مرتفعة وبالتالي ارتفاع سعرها بمعدل يتراوح ما بين 2 - 3 شقيل تقريبا ما بين السعر قبل الأزمة وبعدها بنسبة 20%. موضحاً، أن تكلفة الحليب التي تورد للمصانع ارتفعت والسبيل الوحيد الذي كان أمام المصانع هو رفع أسعار منتجاتها. وحول الجهود التي تبذل من قبل الجهات الرسمية بالخصوص، قال: اجتمعنا مع وزير الاقتصاد والزراعة لمناقشة الموضوع، وتم الاتفاق على رفع سعر الحليب المورد للمصانع بنسبة 25 أغورة للتر مقابل رفع المصانع أسعار بعض منتجاتها بنسبة تتراوح بين 8 - 10%، وكان هناك توجه واضح بعدم رفع أسعار العبوات الكبيرة (4 ليتر) التي تباع للمستهلك وهو ما التزمت به المصانع.

ويرى فقهاء، أن أدوات الحكومة وتدخلها محدود، والأداة الأساسية للتدخل الحكومي هي الضريبة المضافة والتي تمت تجربتها في موضوع الطحين، للحد من الارتفاع الواقع على المستهلكين، مشيراً إلى وجود نقاش حول إمكانية الإعفاء الجزئي من الضرائب دون وجود قرارات بعد بالخصوص.

وتوقع فقهاء، أنه لن تكون هناك ارتفاعات في الفترة القريبة على أسعار السلع الغذائية، بسبب استقرار

أشهر مرت على موجة الارتفاعات المتتالية على الأسعار، التي طالت سلعا عديدة أبرزها المحروقات والخبز والطحين والألبان والزيوت، دون وجود تدخلات رسمية وحقيقية من جهات الاختصاص وعلى رأسها وزارتي الزراعة والاقتصاد، وكان التدخل الأبرز الذي أجرته الحكومة هو إلغاء ضريبة القيمة المضافة على الطحين بهدف الإبقاء على ثبات سعر الخبز للمستهلكين، ورغم ذلك، تم رصد ارتفاعات على سعر الخبز والطحين في بعض المناطق بالضفة الغربية.

خاص الحدث

معدل الدخل.

وذكر شاهين في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، أن المستهلكين الفلسطينيين "شركاء بطريقتهم أو بأخرى مع مستهلك مجاور دخله 5 أضعاف دخل المستهلك الفلسطيني، وحصص الفرد من الناتج القومي كبيرة، ونحن نتشارك سلة استهلاكية مع مستهلكين هناك فجوات بينهما، ولا نبالغ إذا قلنا إن المستهلك الفلسطيني أكثر مستهلك في العالم يتحمل مسؤولية الارتفاعات وغلاء المعيشة في السنوات الماضية".

وفيما يخص الطحين، أوضح: قبل الارتفاعات الأخيرة كان ثمن شوال الطحين بوزن 30 كيلو أدنى مما هو موجود في الجوار، وبعد الارتفاعات الأخيرة والقرار الحكومي بإلغاء الضريبة، المفاجئ أن سعر شوال الطحين ارتفع أكثر مما هو عليه لدى الاحتلال، في الوقت الذي يفترض فيه أن ينعكس هذا القرار على المستهلك الفلسطيني، خاصة في سلعة أساسية تدخل في الكثير من الصناعات وبالنهاية القرار الحكومي لم ينعكس على المستهلك وهنا يخلق تساؤلات حول من الذي استفاد من القرار.

وحول رفع أسعار مشتقات الحليب، أوضح شاهين، أن شركات الألبان بشكل عام في فلسطين، تطورت خلال السنوات العشر الماضية بشكل كبير، وكان ذلك بدعم من المستهلك الفلسطيني والذي انحاز للصناعة الوطنية بشكل ملموس وأصبح يدعم هذه الصناعة، وكان لجمعيات حماية المستهلك دور في هذا الجانب بدعم المنتج الوطني، وأصبحت أرباح منتجات الألبان أضعاف ما كانت عليه قبل عشر سنوات ولا يعقل في لحظة وجود ارتفاعات عالمية أن تقوم الشركات برفع هذه الأسعار مباشرة.

وقال: بعض الشركات رفعت الأسعار وأخرى لم ترفعها،

جمعية حماية المستهلك، أكدت أكثر من مرة على أنها استنفذت كافة وسائل مخاطبة الجهات الرسمية وجمعيات الاختصاص والاتحادات الصناعية وغيرها، حيث لم تكن هناك أي استجابة رسمية حقيقية، ودعت في أكثر من مرة كذلك، إلى التوقف عن الشراء لبضعة أيام للضغط على المصانع والسوق بأهمية المستهلك، الذي تأكلت قدرته الشرائية في ظل الرواتب المتدنية وعدم وجود زيادة على الدخل وغياب الالتزام بالحد الأدنى للأجور المنخفض أصلاً والذي يبلغ 1880 شيقلاً، أي ما يعادل نحو 582 دولاراً.

لا نقابة للفقراء

قالت جمعية حماية المستهلك، إن الارتفاعات على الأسعار في السوق، لها من يدافع عنها وببرها، بالتزامن مع غياب المتابعة من قبل الوزارات والجهات ذات الاختصاص، والتي طالت عدداً من السلع آخرها منتجات الألبان، حيث أعلنت بعض الشركات رفعها للأسعار بالتوافق مع الوزارات المختصة.

وقال عضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك، محمد شاهين، إن الارتفاعات الحاصلة هي ارتفاعات على مستوى عالمي ولها علاقة في الظروف الأخيرة في الأعوام الماضية من جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، والارتفاعات في السوق الفلسطيني -بعض النظر عما إذا كانت حقيقية أم لا- لا تلقى تدخلاً رسمياً حقيقياً لخلق موازنة بين دخل المستهلك واحتياجاته ومصروفاته وانعكاسات غلاء المعيشة التي وصلت منذ سنوات إلى أرقام ملفتة، في ظل عدم وجود أي قرارات ملموسة تتعامل مع هذه الارتفاعات وانعكاساتها على

للتاجر فقط، وبالتالي هذه الأسعار لا تتعامل مع الواقع الفلسطيني بموضوعية وضمن المحددات التي تتعلق بقدرات المستهلك الفلسطيني.

الاقتصاد: هناك توجهات لإلغاء

الضريبة على الأعلاف والزيت النباتي

وقال مدير عام الإدارة العامة لحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، إبراهيم القاضي، لـ "صحيفة الحدث"، إن الهم الأول بالنسبة لوزارة الاقتصاد هو التأكد من توفير السلع في الأسواق الفلسطينية. وأضاف، أن وزارة الاقتصاد تواصل من خلال الوزير مع الدول، البحث عن أسواق بديلة لا سيما بلغاريا وصربيا وروسيا، والعمل على التشبيك ما بين القطاع الخاص الفلسطيني وبين الدول، والعمل على رفع توصيات لرفع ضريبة القيمة المضافة عن بعض السلع لا سيما الطحين، وهناك توصيات برفع ضريبة القيمة المضافة عن الزيوت النباتية والأعلاف.

وبحسب القاضي، فإن وزارة الاقتصاد، وضعت قائمة أسعار استرشادية للسلع الأساسية للمستهلكين، وعملت على تكثيف الجولات الرقابية والتفتيشية لضمان ثبات الأسعار قدر الإمكان في السوق الفلسطيني. مشيراً إلى عدم وجود توجهات لدعم السلع وإنما إعفاء من ضريبة القيمة المضافة لبعض السلع الأساسية.

وبخصوص رفع أسعار منتجات الألبان التي أعلنت عنها الشركات المنتجة في يونيو 2022، قال القاضي: تم إعلامنا برفع الأسعار لا سيما أن المزارعين رفعوا أسعار الحليب الخام على المصانع، نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف، وبالتالي كان لدينا إصرار على عدم رفع أسعار السلع الأساسية مثل الحليب واللبن بالحجم العائلي، وقدر الإمكان نحاول الحفاظ على السلع الأكثر استهلاكاً من التضرر.

وحول استنفاد جمعيات حماية المستهلك كافة الطرف في مخاطبة الجهات الرسمية، قال: أدعو جمعيات حماية المستهلك قبل الخروج بأي تصريحات اعلامية أن تكون هناك مخاطبة حقيقية للجهات الرسمية، لأنه لم تتم أي مخاطبة من قبل أي جمعية حماية المستهلك في الضفة. وحول تحديد سقف سعري للسلع الأساسية كما ورد في القرار الصادر عن مجلس الوزراء، أوضح: أعلننا أسعاراً استرشادية وهي بالنسبة لنا ملزمة للتجار، والأسعار الاسترشادية هي ذاتها السقف السعري، ويمنع على التجار تجاوزها، ويتم اتخاذها بناء على دراسة السوق والبيانات الجمركية ومتابعة البورصات العالمية، وأسعار السلع في السوق الفلسطيني.

وأكد، أن وزارة الاقتصاد تلقت أكثر من 1000 شكوى في الفترة الماضية ذات علاقة برفع أسعار السلع، وتمت متابعتها جميعاً وتم إعطاء مئات الإخطارات للتجار وإحالة أكثر من 140 تاجراً إلى القضاء منذ بداية العام الجاري، بسبب التلاعب في الأسعار. وأضاف: بالوضع الطبيعي طالما صدر قرار من الوزارة بتحديد سعر سلعة معينة يعني تكثيف الرقابة على هذه السلعة في الأسواق، وبعض التجار لم يلتزموا وقمنا بتحرير المخالفات بحقهم وإحالتهم لنيابة الجرائم الاقتصادية ومن ثم إلى القضاء.

ورغم تأكيدات الخبراء الاقتصاديين، بأن الحكومة لا تقدم دعماً حقيقية للسلع وأن التدخلات الحاصلة هي تدخلات فقط تهدف لتخفيض الأرباح في بعض الحالات؛ أقرت الحكومة "الاستمرار في دعم الماء والكهرباء والمحروقات، وتحديد السقف السعري للمواد الأساسية ودعوة أصحاب المحال التجارية للتقيد بالأسعار المعلن عنها من وزارة الاقتصاد، وتكليف وزارة الاقتصاد مع جهات الاختصاص بتشديد الرقابة على الأسعار، تحت طائلة الإجراءات القانونية بحق المخالفين وحث المواطنين بممارسة دور الرقابة المجتمعية عبر تقديم الشكاوى ضد المخالفين". وكلف رئيس الوزراء اشتية، خلية الأزمة لتقديم مقترحات حول إمكانية دعم قطاعي الأعلاف والزيوت، وتكليف وزير الاقتصاد بالاتصال مع الجهات الدولية للحصول على المواد الأساسية عبر تركيا، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء الجمعيات الاستهلاكية، وتكليف وزارة العمل لإنجاز ذلك ضمن رؤية استراتيجية لحماية المواطنين من أي تداعيات محتملة لارتفاع الأسعار.

وأكد رئيس الوزراء، على إلزام القطاع الخاص بدفع الحد الأدنى للأجور، وعدم رفع المواصلات وتكليف وزارتي المالية والاقتصاد بدراسة البدائل الممكنة، بالإضافة إلى التنسيق مع الأردن ومصر لضمان استمرار دخول البضائع والسلع للأسواق الفلسطينية.

ورغم قرارات الحكومة السابقة، إلا أن جمعية حماية المستهلك تؤكد، أنه "حتى الآن ما يصدر عن الجهات الرسمية هي لوائح استرشادية غير ملزمة لأحد، والسقف السعري التي نطالب بها لا نرى أنها تتعارض مع أي قانون أو اتفاقية دولية، والتدريج بالاتفاقيات هو أمر غير مقبول ومطلوب أن تكون هناك سقف سعري محددة لمعظم السلع التي يتداولها المستهلك الفلسطيني وخاصة السلع الأساسية التي يحدث تلاعب فيها بشكل دوري وكثير من الإشكاليات تكون مربوطة بكبار التجار الذين يستغلون التاجر الصغير والمنتجين والمستهلكين ويجنون أرباحاً طائلة دون وجود هامش ربح محدد من خلال السقف السعري، يقول شاهين.

وأوضح شاهين، أن السقف السعري وحدها لا تحمي المستهلك ولا تضبط الأسعار، وإنما يجب أن تقترن المسألة برقابة حقيقية ورقابة موضوعية ورقابة كاملة تتطلب أن تكون هناك أعداد أكبر من المفتشين من دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد، وأن تكون هناك أدوات وآليات وتجهيزات داعمة للعاملين حتى يستطيعوا أداء مهامهم بأكمل وجه وهو ما يحتاج وجود قوانين ومحاكم جرائم اقتصادية تتعلق بحماية المستهلك الفلسطيني استكمالاً للنيابة الاقتصادية حتى لا تتراكم هذه القضايا.

وأشار، إلى أن بعض الأسعار الاسترشادية أعلى من أسعار السوق في بعض المناطق، "وهذا ما خلق إشكالية مع المستهلك، وكان ذلك يدعو التجار إلى رفع الأسعار التي يجب أن تكون لها معادلة علمية مدروسة تأخذ بعين الاعتبار معدل دخل المستهلك الفلسطيني، والحد الأدنى للأجور والمقارنة بالواقع المجاور من حيث الدخل وغيرها، لا أن تأخذ بعين الاعتبار هامش الربح

مدخلات الإنتاج الأساسية خاصة الحبوب والبتترول في الشهرين الأخيرين. موضحاً، أن تأزم الأوضاع بين روسيا وأوكرانيا سيخلق المزيد من الارتفاعات.

دعوات لمقاطعة الشراء

في ذات السياق، وجهت جمعية حماية المستهلك، دعوات مستمرة، لمقاطعة الشراء لعدد محدود من الأيام، آخرها اعتبار يوم الإثنين الماضي 27/6/2022 يوماً لمقاطعة الشراء، في محاولة للضغط على التجار والجهات الرسمية وأصحاب القرار بالخصوص. وعن ذلك قال عضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك محمد شاهين، إن الهدف من الخطوة هو حماية المستهلك بالتوازي مع حماية المنتج الوطني والمساهمة في توفير الأمن الغذائي في المجتمع الفلسطيني، خاصة وأن عنصر جمعيات المستهلك في أي دولة هو المستهلك نفسه والتفافه حولها وحول قراراتها المدروسة الهادفة لحماية مصالحهم.

ويرى شاهين في حديثه لـ "صحيفة الحدث"، أن المستهلك الفلسطيني ما يزال لم يصل إلى مستوى الوعي الكافي لتحصيل حقوقه في إطار قانون حماية المستهلك ومسؤولياته تجاه نفسه والمستهلكين الآخرين، "ونحن نقولها دوماً إن الطبقة المخملية في الواقع الفلسطيني تؤثر بشكل سلبي على الأسعار وارتفاعها وقرارات المستهلكين وعلى العملية الشرائية للمستهلك الفلسطيني، وعلى توجهات جمعيات حماية المستهلك في إطار اتخاذ بعض الإجراءات، والمقاطعة جاءت للتعامل مع ارتفاع الأسعار دون مبرر، وبالتالي هذا الأمر بادرنا به أكثر من مرة ولم نلمس الالتفاف الكافي من قبل المستهلكين". مؤكداً: "بدون التفاف مسؤول من المستهلك تجاه قضايا وحقوقه في إطار توجهات جمعيات حماية المستهلك لا يمكن أن يكون هناك أثر للجمعيات بشكل ملموس وفعال".

توقعات بارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع

سعر صرف الدولار مقابل الشيقل

ويرى خبراء اقتصاديين وأكاديميين في حديثهم لـ "صحيفة الحدث"، أن الحكومة الفلسطينية رغم تصريحات رئيس الوزراء محمد اشتية بالخصوص، إلا أنها غير قادرة على تقديم دعم حقيقي للسلع، بأن تتحمل الخزينة العامة جزءاً من التكاليف، حيث يعني الدعم الحكومي، تقديم الحكومة الدعم المادي لتخفيض أسعار السلع خاصة المستوردة لصالح صناعة ما أو لصالح المواطنين بطريقة تتناسب مع الدخل وغلاء المعيشة والحد الأدنى للأجور.

يذكر أن الحكومة الفلسطينية، عقدت جلسة استثنائية لمناقشة ارتفاع الأسعار في 9 يونيو 2022، قررت فيها الإبقاء على خلية الأزمة المشكلة من وزارات الاقتصاد والمالية والزراعة والداخلية والضابطة الجمركية وممثلين عن القطاع الخاص والتجار في حالة انعقاد دائم لمتابعة وضبط الأسعار، وتمديد إعفاء الطحين من ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أشهر (حتى شهر سبتمبر 2022).

أزمة الكاريكاتير في ظل الانقسام الفلسطيني.. تمثل الشارع فيمثل بك

ما، وفي أحيان أخرى تعرضت لضغوط بهدف حذف بعض رسوماتها عن صفحاتها الشخصية. لذلك، فهي تعتبر أن قواعد التنظيم السياسي في الحالة الفلسطينية تفرض نفسها بقوة على الفنان.

وبالنسبة للفنان سباعنة، فإن الانقسام تلاعب أيضا في معنى بعض الرموز الفلسطينية، فأصبحت رام الله ترمز إلى السلطة الفلسطينية والتنسيق الأمني وتراجع حالة المقاومة في الضفة الغربية، وهذا كان واضحا في بعض الأعمال التي أثارت جدلا واسعا في الشارع الفلسطيني، بينما ارتبطت غزة بحركة حماس وطريقة إدارتها لشؤون قطاع غزة، وساهمت هذه الحالة في خلق لغة بصرية جديدة من إنتاج الانقسام الفلسطيني.

لكن الأمور قد لا تبقى عند حد التضاد في الأفكار والرموز والمعاني، من وجهة نظر الفنانة جمعة، فقد يتعرض الفنان لحملة تحريض وتشويه واستهداف بسبب عمل فني حاول من خلاله تسليط الضوء على القضية الوطنية، وانتقاد الانقسام أو بعض الشخصيات السياسية، وكان لانتشار السوشال ميديا دور مهم في تعزيز هذه الظاهرة، التي تأخذ في بعض الأحيان شكلا منظما من أنصار تيار سياسي أو شخصية سياسية ما. ويوضح أستاذ الإعلام والدراسات الثقافية معز كراجه في مقابلة مع الحدث أنه في السنوات الأولى من الانقسام انخرطت قطاعات واسعة من الشارع الفلسطيني في حالة الاستقطاب السياسي، وهو ما جعل منهم "جمهورا" لأولئك الرسامين وليس الفنانين، مما صنع لهم بعض النجومية، وفاقم من هذه الحالة وجود وسائل التواصل الاجتماعي التي وفرت سهولة وسيولة في النشر والانتشار، دون مراعاة المستوى

يصور الكاريكاتير في الحالة الفلسطينية، نضال الشعب الفلسطيني وهمومه وقضاياها التي خلقها الاستعمار الإسرائيلي. مقدمة روتينية تحتل حيزا ثابتا في غالبية التقارير التي تتحدث عن هذا المجال، ثم عادة ما تتمحور الفكرة ككل حول الدور الذي يؤديه الكاريكاتير وطنيا، لكن أحدا لا يقترب من الأزمة التي تعصف في هذا المجال، وتقوض تطوره وإنتاجه وتساهم في أسره سياسيا واجتماعيا. لعلّ السبب في أن الصحفيين يتذكرون الحديث عنه بعد كل معركة ومواجهة أو موجة قمع سياسي، فيربطون بين قضايا آنية وقعت، ودور الكاريكاتير في التعبير عن حقيقتها، كما يشير فنان الكاريكاتير محمد سباعنة في مقابلة مع صحيفة الحدث.

خاص الحدث

الكاريكاتير.. إشكالية الراتب والقانون

يساهم ضعف النقاش في أزمة الكاريكاتير في تعميقها، يؤكد عدد من فناني الكاريكاتير، من بينهم محمد سباعنة الذي يلخص أزمة الكاريكاتير في فلسطين في محورين: الأول، ضعف الصحافة المطبوعة، والإقبال الواسع على وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي قلة فرص العمل لفناني الكاريكاتير، وهذا يضعف اهتمام الفنانين بالتركيز في المجال، فمثلا جريدة الأيام لم تقم بتوظيف فنان كاريكاتير جديد بعد وفاة بهاء الدين البخاري، وكان راتب الرسام أهم من الإنتاج الذي يقدمه، وحتى الصحف الفلسطينية المطبوعة التي يعمل بها رسامو كاريكاتير، لا تعمل على تحسين ظروف وشروط عملهم.

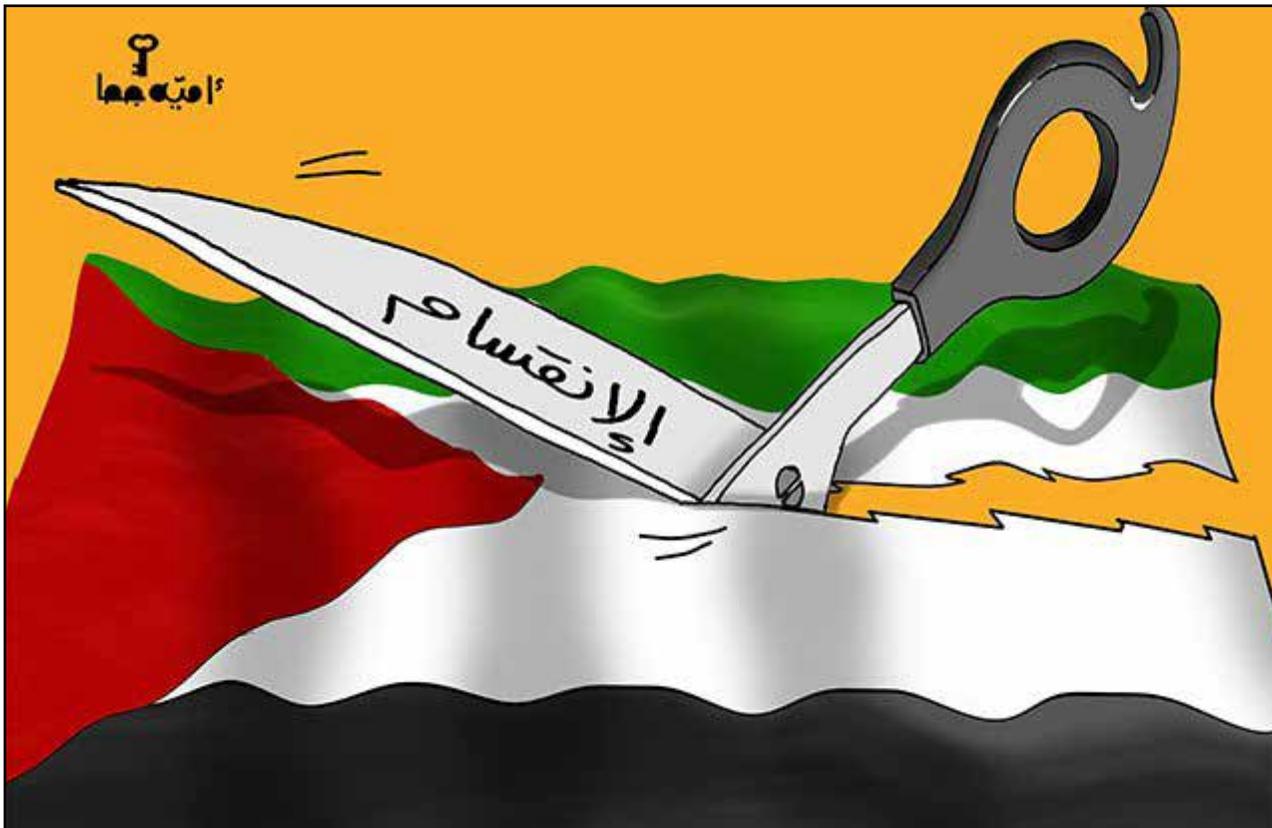
ويشير إلى أن بعض الفنانين كانوا مشاريع مهمة لو تم الاستثمار فيها، لكن انعدام الفرص اغتال هذه النماذج، ومن الأمثلة على ذلك الفنان الفلسطيني المقيم في الأردن محمد أبو عفيفة، الذي يمتلك لغة بصرية مهمة وقادرة على إنتاج أبلغ المعاني، وكان بمثابة إضافة تطويرية لتجربة الفنان الراحل ناجي العلي، لكنه ترك المجال بسبب فقدان فرصة للعمل في الصحف الفلسطينية والعربية.

ويشير فنان الكاريكاتير سباعنة إلى دور ضعف القوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وعدم وجود رقابة على النقل وتجاوز حقوق الملكية، في إضعاف فرصة ظهور رسامين جدد، ورغم أن هذه الظاهرة ليست حكرا على فلسطين وهي منتشرة في كثير من دول العالم، إلا أنها تزداد اتساعا وانتشارا في الحالة الفلسطينية، وهذا ما يؤكد على ضرورة معالجتها قانونيا.

الانقسام الفلسطيني.. زمن الرقابة

والفنان البوق

ساهم الانقسام الفلسطيني في إضعاف فن الكاريكاتير، من وجهة نظر الفنان سباعنة، الذي اعتبر أن بعض الفنانين





عَشْرَةُ عُمَر

عيد أضحى مبارك

Eid Adha Mubarak



للفنان للوصول إلى جمهور واسع، وساعدت في تخطي نظم الرقابة والضبط الرسمية والمهنية، فما ترفضه الصحافة يقبله السوشيال ميديا، ورسالة الفنان تصل في النهاية متخطية كل الحواجز التقليدية بالسرعة والطبيعة التي يريدها.

القضية الوطنية.. حاضرة رغم الانتكاسة

رغم كل ما سبق، لا زال الناقد الفني الفلسطيني يوسف الشايب متفائلا بدور الكاريكاتير الفلسطيني في تعزيز الرواية الفلسطينية اليومية في العالم، رغم تأثير الانقسام الداخلي عليه. مؤكداً لـ "الحدث" على أن هذا النوع من الفن حقق نجاحات مهمة في عكس الهم الفلسطيني، واستطاع فنانون فلسطينيون تعزيز الرواية الوطنية والإنسانية حول القضايا المختلفة من خلال هذا الفن، ومن الأمثلة على ذلك الفنان محمد سباعنة، الذي شارك في معارض دولية مهمة.

وتتفق الفنانة جمعة مع الشايب، مشيرة إلى أنه رغم كل الانتكاسات التي يعاني منها هذا المجال، إلا أن ظل ملتصقا بالقضية الوطنية ولو بالحد الأدنى، وكان له حضور مؤثر في الأحداث والقضايا الوطنية، ويمكن قراءة هذا التأثير من خلال التحريض الإسرائيلي على بعض المعارض والفنانين والأعمال الذي وصل في بعض الأحيان إلى التواصل مع جهات دولية لوقف دعم بعض المشاريع، كما جرى معها في معرض الخان الأحمر عام 2018.

وفي السياق ذاته يؤكد الفنان سباعنة أن بعض الرسومات خلال حروب الاحتلال على غزة أثرت في الرأي العام العربي والعالم، ولخصت مأساة الحرب وتبعاتها، وكان لها دور في حشد الرأي العام لصالح الفلسطينيين، وهو ما دفع الاحتلال إلى القيام بحملات تحريض منظمة، ولعل الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطيني هي من أهم العوامل التي تؤدي لتصحيح المسار في مرحلة ما.

ويعتقد أستاذ الإعلام والدراسات الثقافية كراجه أن هناك فرصة حقيقية لهذا الفن في المرحلة المقبلة، لأن الشارع الفلسطيني اليوم لم يعد جزءاً من الانقسام، فهناك الآن مزاج ووعي شعبي مختلف، حيث عادت أسس الثقافة الوطنية التحررية تتبلور وتعيد ترميم ذاتها، وهذا كفيل في إنهاء حالة الابتذال والشهرة السريعة والكاذبة.

وأيضاً تساهم النقابة في أرشفة الإنتاجات الفنية وتنسيق إقامة العروض الفنية والمشاركات المحلية والعربية والدولية وهناك ضعف واضح في هذا الجانب لأنه يتم من خلال نقابات غير فلسطينية، "ويمكنك أن تتخيل أنه حتى الآن لم يتم إقامة معرض فني واحد يجمع فناني الكاريكاتير الفلسطينيين!".

تمثل الشارع.. تجده ضدك

مفارقة غريبة يواجهها فنان الكاريكاتير تتمثل في محاولته عكس هموم الشارع، لكن الأخير يقابله بالهجوم، وعادة ما يرافق ذلك حملات تحريض واسعة، تقول فنانة الكاريكاتير جمعة. معتبرة أن سلطة الشارع هي من أخطر ما قد يواجهه الفنان، الذي تتشكل لديه قائمة تلقائية من المحظورات الاجتماعية والسياسية والدينية يخشى المساس بها على حساب المضمون والجوهر والرسالة.

وفي السياق ذاته يؤكد سباعنة أن حالة التطرف التي تترسخ في الواقع الفلسطيني، سواء التطرف الاجتماعي أو السياسي أو الديني، تعكس نفسها على نظرة الشارع للفن بما في ذلك فن الكاريكاتير. ويضرب مثالا على ذلك أزمة حدثت بسبب استعارة أحد الفنانين لحدث صلب المسيح للتعبير عن معاناة أسير مضرب عن الطعام، وبدل أن تساهم الصورة في حالة التضامن مع الأسير وهذه رسالتها بالأساس، تحولت إلى مادة للنقاش الديني والهجوم والشتائم.

ويتجاوز دور الشارع مسألة الضبط إلى التوجيه، بحسب سباعنة، وهذا يعني أن الفنان والمثقف بشكل عام أصبح يستجيب لرغبات الشارع ويواكبها ويتأثر بالقضايا التي يطرحها، فلم تعد لديه القدرة على توجيه الجمهور أو قيادته أو حتى الإنتاج بمعزل عنه، فمثلا كان التعامل من قبل فناني الكاريكاتير باهتا مع قضية الأسير خليل عواودة رغم أنه وصل مراحل خطيرة خلال إضرابه عن الطعام، والسبب هو ضعف الاهتمام الشعبي بإضرابه، بينما في الإضرابات التي لاقت اهتماما شعبيا، كان الإنتاج الفني أكثر غزارة، بينما الوضع الصحي هو أن يلفت الفنان نظر الشارع لقضية ما وليس العكس.

ويتفق سباعنة وجمعة على تأثير وقدرة السوشيال ميديا على تعزيز سلطة الشارع سلبا على الفنان، لكنهما في الوقت ذاته يؤكدان أن منصات التواصل الاجتماعي أتاحت فرصة مهمة

الفني لتلك الرسومات، وهو ما أتاح لبعض الأشخاص فرض وجودهم في ساحة ومجال "الكاريكاتير".

ويشير إلى أن "رسمي الانقسام" كانوا سببا رئيسيا في افتقار الكاريكاتير الى الفكرة والعمق في المعنى، وبدل أن يؤدي الكاريكاتير دورا في مناقشة ومعالجة الحالة السياسية القائمة ونقدها، انتشرت أشكال مختلفة من الشتائم والمناكفة والشخصنة والذم، حتى أنهم ابتدلوا استخدام الرموز كركن مهم في هذا الفن.

وتابع كراجه قائلا إن هؤلاء الرسامين - مع الإصرار على استبعاد صفة الفن عنهم - عززوا خطابا مس بكثير من المفاهيم الوطنية والاجتماعية، وربما هذه النقطة مهمة هنا للتفريق بين النقد الفني وبين الذم والشتائم، فالنقد مهما كان شديدا وقاسيا إلا أنه يساهم في رفع الوعي الوطني والحالة الوطنية والارتقاء به، بينما تلك الأشكال من الابتذال قد تهدد النسيج الاجتماعي والوطني.

ووصل حد تأثير الانقسام على مجال فن الكاريكاتير الفلسطيني إلى قتل كل إمكانية لتشكيل نقابة أو جسم مهني للفنانين الفلسطينيين، فقد كانت هناك محاولات لجمع الفنانين في إطار منظم بغض النظر عن توجهاتهم السياسية، لكن الانتماء الحزبي والفصائلي كان عائقا كبيرا أمام ذلك، يوضح الفنان سباعنة. في المقابل، تعتقد الفنانة جمعة أن أي محاولة في ظل الانقسام ستكون محكومة بالفشل وقد تثير نوعا من النقاش غير الصحي في هذا المجال، لذلك فهي تميل إلى تأجيل مثل هذه الخطوة.

ورغم ميلها إلى فكرة تأجيل الخوض في فكرة تشكيل نقابة لفناني الكاريكاتير، من منطلق ضرورة حل بعض الإشكاليات السياسية مسبقا ومنع الهيمنة على أساس الحزب والفصيل، إلا أن الفنانة جمعة تعترف بالمقابل أن عدم وجود نقابة يؤثر على تطور فن الكاريكاتير في فلسطين، إذ لا يزال الفنانون في فلسطين يتبعون لرابطة الكاريكاتوريين العرب ومقرها القاهرة، وفي أحيان كثيرة لا يشكل هذا الإطار الكبير نوعا من الحماية للفنان الفلسطيني ضمن الجغرافيا التي يعمل فيها.

وتوضح جمعة تأثير غياب النقابة في الحالة الفلسطينية قائلة إن الفنان الفلسطيني لا يشعر بوجود جسم يحميه ويدافع عنه، كما الحال في باقي المجالات والقطاعات المهنية، ولذلك يبقى الفنان حذرا وقلقا وهذا ينعكس على عمله الفني وطبيعته،





تدوير المعرفة وفق الأفق التربوي في قصة أبي الحروف

فراس حج محمد | فلسطين

المطبوعة، فقد حددت الكاتبة فيما نشرته على صفحاتها في الفيسبوك أن هذه القصة «للفتيان»، وإن ناسبت قليلاً الفتیان في مادتها المعرفية، فإنها لا تناسب هذه الفئة من حيث المخرج النهائي للقصة المطبوعة، فهذه الفئة تحتاج ما هو أعمق في المعرفة بكتاب يحترم أعمارهم، ويحرك عقولهم، ويتناسب في عدد صفحاته وطبيعته رسوماته ميولهم، وليس كتيباً بحجم قصة قصيرة تقرأ بربع ساعة على أكثر تقدير. فالكتاب الموجه لهذه الفئة له مميزات خاصة أهمها أن يكون الكاتب قادراً على إشباع الفضول العلمي والمعرفي وحتى الفلسفي إذ تتخلق في هذه المرحلة الأسئلة المعقدة قبل أن يتجه الطفل إلى التصالح معها والتخلي عن طرحها فيما بعد.

لا تشكل المادة المعرفية للفظية المكتوبة كل الكتاب، فالصور والرسومات المصاحبة جزء أصيل بنيوي من الكتاب وأفكاره والتعبير عنها، لذلك يعي الناشر والكتاب المتمرسون أن أي كتاب لأدب الأطفال، الرسام هو مشارك بالدرجة نفسها بالكتاب، لأنه شريك في صنع الفكرة بتجسيدها بالصور، إنه ينقلها من تجريدها الذهني المطلق كونها أفكاراً تولد وتعيش وتتفاعل في ذهن الوجدان إلى عالم أكثر حسية، فتكون للصورة أو الرسم المعين أهمية موازية؛ لأنها صورة أخرى للفكرة، ولذلك اعتادت كتب أدب الأطفال أن تعطي الرسام حقه ليكون اسمه مقروناً باسم الكاتب سواء بسواء على الغلاف، ويتقاسم مع الكاتب الجائزة في الجوائز المخصصة لأدب الأطفال، لأنهما بالفعل شريكان، يبدو أن شيئاً من عدم التقدير لدور الرسامة حدث في هذا الكتاب.

عدا هذا التجاوز عن حق الرسامة لتكون مع الكاتبة على قدم المساواة، ثمة خلل كبير في الرسومات المصاحبة، فهي لا تدل على الشعراء دائماً، كما في الصور التي تدل على نزار قباني ومصطفى وهبي التل وبدر شاكر السياب على سبيل المثال، هذه العملية تحدث عند المتلقي تضليلاً معرفياً، بل إنه نوع من «الخطأ المعرفي»، فالصورة تدل على الشخص حتماً، لأنها تجسد شخصيات حقيقية، وليست كرسومات الشخصيات المتخيلة، فإذا لم تكن كذلك فإنها صور خاطئة، لتكون النتيجة في نهاية المطاف كتاباً يقدم محتوى خاطئاً بالتأكيد.

ثمة قصور معرفي أيضاً في الحديث عن الشعراء أو الكتاب، فلم يحفل الكتاب إلا بكاتبة واحدة هي السورية كولينت خوري، وذكرت أم كلثوم كذلك عرضاً، فكأنه لا يوجد أدبيات سوى هذه الكاتبة، على الرغم من أنها أدبية غير مشهورة في أوساط المثقفين بشكل عام، فثمة من هنّ أكثر وضوحاً وبروزاً منها، في فلسطين ولبنان وسوريا ومصر والعراق (النطاق الجغرافي للرحلات). هذا الفعل يمكن أن يشكل شللاً معرفياً يشل الكتاب بأجمعه، لتحكمه النظرة الدونية للمرأة الكاتبة بتجاهلها هذا التجاهل المريب، وإما أن الكتاب لم تكن لتحكمه عملية التخطيط

إن هذا النوع من «الفنتازيا» عفا عليه الزمن، وجاء زمن آخر مختلف له متطلباته المعرفية، ليكون الأدب منمياً هذه التوجهات وليس العكس، ليحدث التناغم بين أفكار الكاتب واحتياجات المتلقي الطفل العقلية والنفسية، لتصنع على عين بصيرة، فالطفل في الألفية الثالثة ليس هو ابن الخمسينيات، والطفل العربي ليس هو الطفل الفلسطيني الآن وبعد غد، فثمة فوارق حادة بين كل هذه العوالم، فالطفل الفلسطيني المعتقل والجريح والشهيد وابن المعتقل والجريح والشهيد لا يوضع في سياق مطلق من الفضاء غير المرتبط بأجديات الواقع المعيش، لقد دخل الطفل المتلقي في قصة أبي الحروف في عوالم من التجريد الذهنية تفصله عن واقعه، وتهوّم به بعيداً عما يريده ويفكر به ويشاهده صباح مساء من حوله أو على شاشة التلفاز أو شاشة هاتفه الذكي.

في هذا الكتاب أيضاً ثمة إشكاليات منهجية جمّة تجعله كتاباً لا يؤدي رسالته التي يتوخاها مؤلفو أدب الأطفال؛ نظراً لخطورتها في الوعي الفكري المصاحب للكتاب وأفكاره، وأول تلك الإشكاليات الفكرة التي يقوم عليها الكتاب، إذ يسوق الكتاب، إن بشكل مقصود أم غير مقصود، إلى الوحدات العربية المنفصلة التي وردت في الكتاب، بحيث لا يصل إلى المتلقي، الطفل، أي وحدة تجمع هذه الأقطار، إضافة إلى أن التأسيس العنواني يفرض هذا التجزئ غير المترابط بين تلك الوحدات، لأنها تنبئ منذ البداية إلى أن الرحلات إلى «الأقطار العربية». إذ ترسخ هذه القصة النظرة الاستعمارية في رؤية بلاد العرب أقطاراً متناثرة، فلم يرد في الكتاب أي جملة تشير إلى أن تلك البلاد واحدة، أو أن لها اعتباراً عاطفياً أو فكرياً يوحدتها. ولا يكفي اعتبار اللغة عامل وحدة بين تلك الأقطار بالنسبة للمتلقي الطفل.

خلا الكتاب أيضاً من تحديد الفئة العمرية المستهدفة من الكتاب، ومن الصعب ربما أن نقيس نحن الكتاب والقراء الكبار الفئة المناسبة، لأن قياس ما في الكتاب إلى وعينا ومستوانا في التفكير سيكون له نتائج مغلوطة بالتأكيد. ما الذي يلزم هنا؟ يلزم بالتأكيد عرض الكتاب على مختص بأدب الأطفال، لتحليل مستوى المعرفة واللغة والوعي الفكري، فثمة «خصائص نمائية» تحدث عنها التربويون وعلماء النفس ونقاد أدب الطفل يجب أن يخضع هذا الأدب لها، ليتمكن تحديد الفئة المستهدفة. على الرغم من أن الكاتب ذو الخبرة يستطيع ذلك بحكم معيشتة وخبرته، وثمة الكثير من تجارب أدباء الطفل تحدثوا عن صناعة هذه الخبرة بطرق تجريبية، اختبروها بأنفسهم، إذ يجب ألا تشكل المادة المعرفية واللغة عائقاً أمام الفهم، وأيضاً ألا تكون عادية وسطحية، بحيث لا تستثير فضول المتلقي الطفل وتدفعه إلى متابعة القراءة أو الاستماع بشغف. طرفاً المعادلة في الصعوبة أو السطحية يودي بالكتاب.

وبناء على ما جاء من تحديد الفئة خارج بنية القصة

لا أظنّ أن الكتابة للأطفال عمل سهل، بل إنها أصعب مما نتخيل جميعاً، تحتاج إلى الكثير من المهارات التي لا تتأتى لغير المتمرس، ولذلك فإن الكتابة للأطفال تغدو أكثر صعوبة لمن لا يدرك أهميتها، إذ توقعه بمنزلة فنية وفكرية خطيرة، وكلما كانت الفئة العمرية المخاطبة أصغر كانت الصعوبة أشدّ وأقوى؛ لأن ذلك يتطلب القدرة على مخاطبة الشخص على قدر عقله ليكون أكثر تأثيراً فيه.

هذا بالمجمل ما يخرج منه القارئ بعد أن يقرأ قصة «رحلات أبي الحروف في الأقطار العربية» للكاتبة فاطمة كيوان 1، فالقصة رجحاً باهت لبعض رحلات السندباد، مستخدماً «بساط الريح» ليجوب ما أطلقت عليه الكاتبة «الأقطار العربية»، فيخرج من الجليل ليجوب لبنان، وسوريا، والأردن، والعراق ومصر، ليعود ثانية إلى الجليل، ليزور القدس، الخليل، أريحا، رام الله، الناصرة، ليستريح في الجليل. هذه الرحلة الدائرية اللولبية التي قام بها أبو الحروف، ليتعرف وليعرّف القارئ المفترض على مجموعة من أدباء العرب وشعرائهم، فكان هناك تسعة شعراء عرب وكاتبة واحدة عربية، في حين ذكر من الشعراء الفلسطينيين سبعة شعراء ومرّ ذكر الفنان محمد عبد الوهاب على هامش أحد المشاهد. ويقتبس أبو الحروف خلال هذه الجولة المكوكية بعض الأبيات لهؤلاء الشعراء. وتعيد هذه القصة إلى الأذهان أغنية فريد الأطرش «بساط الريح»، تلك الأغنية التي جاءت في فيلم «آخر كذبة» من إنتاج عام 1950، مع مراعاة اختلاف كلا العاملين في الأسلوب والهدف ليلتقيا عند بعض الخطوط، إلا أن التميز واضح لصالح الأغنية على المستويين الفني والفكري، إذ تعلق في كلمات الأغنية الروح القومية المشبعة بالعزة والكرامة والمجد العربي، في حين افتقرت لمثل هذا قصة «أبي الحروف». ولعل الدراسة المقارنة بين العاملين ستكشف اختلافات كثيرة ومتباينة لن تكون لصالح القصة في الأغلب.

هذا هو الكتاب (القصة) الصادر عن دار الهدى بثلاثين وعشرين صفحة، بتدقيق ليلى عثمانة، ومزيّن برسومات منار الهرم التي تدرج اسمها ليكون في نهاية القصة. تعيد الكاتبة المتلقي، الطفل، إلى نوع من الخيال الكلاسيكي غير المعروف لدى الجيل الجديد من الأطفال، فيحدث لديهم شيئاً من الاغتراب عما تتعامل به الأجيال هذه الأيام؛ حيث التكنولوجيا، فتحت للأطفال آفاقاً أبعد من «بساط الريح» والسندباد، فهم يفكرون بالفضاء والخيال العلمي والألعاب الإلكترونية المعقدة في التفكير، فهم ليسوا بحاجة إلى بعث التراث المريض من مرقد. لم تعد حكايات الجن والغولة وأشباهاها تثير اهتمامهم.

فالسيد أبو الحروف يتنقل براحته، بين الدول العربية، وبين المدن الفلسطينية، وكأنه لا احتلال، مع تأكيد الكاتبة على «السلام» غير مرة في ثنايا القصة، وتجنبت ذكر ما له علاقة بالاحتلال، صراحة أو تورية، وما ذكرته في نهاية القصة عن أمنيتها أن يعيش الأطفال بحرية، «ويرفرف السلم على ربوع بلادنا، وتحل القضية، ويصبح أطفال بلادنا يغنون بحرية». إن أقصى ما يصل إليه المتلقي الطفل من هذه الفقرة، وهي آخر فقرة في الكتاب، أن يحصر تفكيره كيف يعيش بسلام ليغني بحرية في بلده؛ متجنبة الكاتبة ذكر فلسطين في القصة كلها، لا أدري إن كان عن قصد أو عن غير قصد، لتمسك العصا من الوسط، ولترضي الناشر أو من يدعمه من مؤسسات الاحتلال الثقافية، إذ لا تكمن مشكلة الاحتلال مع أسماء المدن، بل إن مشكلته الحقيقية الوجودية هي مع «فلسطين» كيانا وجوديا جغرافيا سياسيا ذا أبعاد ثقافية ممتدة في التاريخ، فيتجنب ذكر الاسم «فلسطين» حتى لا يساعد على تكريسها في العقول والقلوب، وهذا ما بدا واضحا في القصة.

إنها دعوة فيها الكثير من التماهي مع ما تطرحه الصهيونية، وما تروج له بين أوساط الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال في مناطق الاحتلال الأولى (1948). في هذه الفقرة انحياز كامل للخطاب الاستعماري الصهيوني للأسف، ولهذا النوع من الأدب خطورته، إذ يؤدي مع الوقت إلى غسيل الأدمغة وحرف بوصلة التفكير وتوجيه المشاعر إلى ما تريده الجهة المسيطرة المعادية للوجود الفلسطيني على أرضه التاريخية، بل إن عملية تزييف الوعي أشد خطورة في أدب الأطفال من أدب الكبار، لأنهم في مرحلة تشكل معرفي، ويتسرب إلى أذهانهم ووجدانهم ويرسخ، فيكون تأثيره أكبر وأخطر من غيره، ودوام حضور هذا الأدب في وجدان الطفل أطول عمرا من كل ما سيقراه في شبابه وكهولته.

محكوم بقاعدة واضحة، ولا يصح أن تخرج حالتها النفسية التعجبية على الجملة، وهي ليست من جمل التعجب القياسي، هذا أيضا نوع من الخلل المعرفي الذي يربك المتلقي، الطفل.

كذلك اعتمدت المدققة اللغوية على ما تسمعه من غناء أم كلثوم في غنائها لقصيدة «نهج البردة»، لتضبط البيت كما تغنيه السيدة أم كلثوم، وليس كما هو في أصله في قصيدته قبل الغناء، فالشاعر أحمد شوقي كان يخاطب النفس البشرية، وهو خطاب مؤنث، فقال: «صلاح أمركِ للأخلاق مرجعه»، وليس «أمركِ»، إن الحاجة التي دفعت أم كلثوم لتغيير صيغة الخطاب من مؤنث إلى مذكر لم تكن موجودة، على افتراض هذه الحاجة عند الغناء، ولعله ليس أكثر من خطأ وقعت فيه كوكب الشرق كما وقعت في غيره. مثلا، عندما غنت قصيدة أبي فراس الحمداني «أراك عصيّ الدمع» استبدلت بلى كلمة نعم، فقالت «نعم أنا مشتاق»، والأصل- كما في الديوان وكما تُقرّه قواعد العربية وقواعد التلقي- أن تقول: «بلى أنا مشتاق»، لأنها جاءت إجابة بالإيجاب على سؤال منفي، وأم كلثوم قلبت الحال، وجعلته «غير مشتاق». لعل أم كلثوم أيضا لم تكن تدري ما القاعدة النحوية.

لقد عززت القصة الإرباك المعرفي بإرباك وجداني ديني، إذ جعلت ذلك الفتى يصلي في المسجد وفي الكنيسة، في ظني أن هذه المسألة تتصل بالخصوصية الدينية، وأن لكل دين طقوسه وشعائره، واحترام الخصوصية الدينية والحث عليها لا يعني أن يؤدي «الشخص» الصلوات في المسجد والكنيسة، والتزام كل مؤمن بمكان عبادته لا يكرس الطائفية، إنما الذي يكرس تلك الطائفية المقيتة أمور أخرى، وتآديتنا لعباداتنا في أماكن عبادة واحدة أمر يربك الطفل الذي قد يصاب بالتشويش عندما يصبح في سن متقدم أكثر. ربما الأمر الأكثر خطورة في الكتاب هو تزييف الوعي،

الواعية، ليتم تجاوز هذا الخلل. وربما كان الكتاب محكوما بالنظرة «الذكورية» في النظر إلى الكاتبات، وهذه النظرة- بالمجمل- مرض مصاب به كل من يعمل بحقل الأدب من الجنسين، إذ لا يطفو على السطح إلا الشعراء والكتاب، أم الشاعرات والكاتبات فحظهن قليل، وكان الأجدر بالأستاذة فاطمة كيوان- كونها كاتبة بالمقام الأول- أن تلتفت لهنّ التفاتة منصفة، وتكون أكثر حرصا على تمثيل الكاتبات والشاعرات، فلسطينيا وعربيا كذلك.

ويطال الناحية المعرفية أيضا ما صاحب اللغة من تشكيل وعلامات ترقيم؛ فقد اهتمت المدققة اللغوية بتشكيل كل حرف من الحروف، سواء أيلزمه ضبط أم لا، فالألف في ال التعريف تحلت بالهمزة، ووضعت الكسرة على همزة الوصل، وجعل التنوين على الحرف الذي يسبق ألف تنوين النصب، مع أنها جائزة، إلا أنها تترك المتلقين الأطفال الذين يدرسون في المدارس، ويواجهون تنوين النصب على الألف وليس على الحرف الذي قبل الألف، إنها طريقة تحمل الكثير من التمحل والتوجيه غير الدقيق، ولا بد من أن تكون كتب أدب الأطفال متنسقة مع ما يتعلمون في مدارسهم، وإلا حدث نوع من الإرباك المعرفي الذي يشوش عقولهم، إذ لا بد من أن يعزز أدب الأطفال المحتوى التعليمي ويثريه، لا أن يكون عامل تشويش لذهن المتلقي. ولذلك يتعد مؤلفو المقررات الدراسية المحترفون عن مواطن الخلاف والشاذ عن القاعدة لتعزيز المتفكك عليه من المعرفة، لأن الهدف من المعرفة بناء العقل ومدته بالمعرفة التأسيسية لتكون المراحل الجامعية هي مراحل النقد والمناقشات الفكرية المعقدة التي لا تخالف أيضا ما تعلمه الطفل في مراحل الأولى من التعليم.

هذا ينطبق أيضا على استخدام علامات الترقيم أيضا، فلا يوضع للجملة علامتي ترقيم كما في صفحة (14)، أو عدم ملاءمة استخدام علامة التعجب للجملة في الصفحة التي تليها (ص15)، على الكاتبة أن تنتبه إلى أنها تكتب لطفل



ما وراء المركزية الأوروبية

ترجمة الحدث - براء بدر

يدفعنا مفهوم أمين للاقتصاد السياسي إلى التفكير هيكلياً، ومؤقتاً، وسياسياً، وإبداعياً، حول المشكلات الاقتصادية العالمية، إنه يتحدى الحدود التأديبية.

اهتمامه بالهيكل

في الوقت الذي أصبح فيه الكثير من علم الاقتصاد يعتمد على الفردية المنهجية، أو القومية المنهجية - مقاربات تركز على الفرد أو الأمة باعتبارها أكثر وحدات التحليل صلة - يبدأ أمين بالإصرار الذي ن فكر فيه هيكلياً.

يوجه الانتباه إلى الهياكل العالمية التي يقوم عليها نظام الاستغلال الدولي، كان التفكير في هيكل الاقتصاد العالمي، هو في الواقع ما دفع أمين إلى تقديم مساهمات مهمة في نظرية التبعية، وهي تقليد متمركز حول الجنوب، والذي يأخذ الاتجاه الاستقطابي للرأسمالية، والقيود التي تضعها على عالم ما بعد الاستعمار كنقطة انطلاق لها.

استكشف أمين كيف كان التبادل غير المتكافئ - التفاوتات المتأصلة في التجارة الدولية - سمة حاسمة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي كان من إرث الاستعمار، والذي استمر في وضع بلدان في الجنوب العالمي في وضع غير مؤات هيكلياً.

كما أصر أمين على ضرورة التفكير بشكل مؤقت، عرف نفسه على أنه جزء من مدرسة المادية التاريخية العالمية، حيث يكون الانتشار التاريخي للرأسمالية العالمية هو المفتاح لفهم الاستقطاب بين النواة والمحيط، لم ينكر أبداً أن هدفه النهائي كان تغيير العالم للأفضل، وهذا ما يميزه عن الاقتصاديين العاملين في التقليد الأوروبي المتمثل في الادعاء بأن العلوم الاجتماعية محايدة وغير سياسية.

كان أمين مفكراً مبدعاً في استخدامه للمفاهيم التي طوّرها لفهم العالم من الهامش، أطلق على نفسه لقب "ماركسي مبدع"، وأكد أنه سيبدأ من كارل ماركس بدلاً من التوقف عنده، بدءاً من ماركس، يعطي الأولوية للصراع الطبقي، والاستغلال، والتنمية الرأسمالية غير المتكافئة، وسع أمين هذه المفاهيم لتحليل الإمبريالية، والتبادل غير المتكافئ، والميول الاستقطابية بين المركز والمحيط.

بالنظر إلى هذا النهج التاريخي للاقتصاد السياسي، كان من المنطقي أن يقوم أمين بتوسيع نظرية ماركس للقيمة لفهم الإمبريالية بشكل أفضل. أظهر أمين في كتابه "التراكم على الصعيد العالمي"، 1974، أن الآليات التي استمرت من خلالها القيمة في التدفق من المحيط إلى المركز، وإعادة إنتاج التقسيم الدولي للعمل والتوزيع غير المتكافئ جغرافياً للثروة، أتت من الاستعمار وهياكله.

اعتمد أمين، في تصوره لـ "الريع الإمبريالي"، على كتاب الاقتصاديين الماركسيين الجدد، بول باران، وبول سوزي الأساسي "احتكار رأس المال"، (1966). والريع الإمبريالي، بالنسبة لأمين، مشتق من فائض القيمة الزائدة، بعبارة أخرى، يمكن استخراج المزيد من القيمة من العمال، من خلال الإنتاج في المحيط- مما يولد ريعاً إضافياً للرأسمالي، مقارنة بالعمالين في المركز الذين يقومون بوظائف مماثلة.

جادل أمين أنه في حين أن العمال أصحاب الأجور

والثقافة، التي كانت تشغل بال ما بعد الكولونيالية، وأكثر اهتماماً بالنزعة الأوروبية كمشروع عالمي مستقطب وأيديولوجي عزز الإمبريالية وعدم المساواة المنهجية، من خلال إضفاء الشرعية على نظام عالمي يصادر الموارد ويستغل الناس في الجنوب العالمي.

على سبيل المثال، أوضح أمين كيف ساهمت العلوم الاجتماعية الأوروبية المركزية في إضفاء الشرعية على "الافتراض" غير المقيد لرأس المال، والذي كانت له تأثيرات مادية حقيقية، في حين أن المواقف والثقافة الصعبة بالنسبة لسعيد قد تكون كافية لتحدي الإمبريالية، فإن معارضة الإمبريالية بالنسبة لأمين تعود دائماً إلى مسألة الرأسمالية.

اعتقد أمين أن نقد سعيد كان عاملاً للغاية ومتجاوزاً للتاريخ، نظراً لأنه لم يميز بين الرؤى الأوروبية المختلفة للشرق الإسلامي، وأجبر هذا الدرس، من سعيد أمين، على التحذير من خطر تطبيق مفهوم "المركزية الأوروبية" بحرية كبيرة، بالنسبة لأمين، كانت المركزية الأوروبية مفهوماً تم تطويره في لحظة تاريخية محددة. كما انتقد سعيد لأنه شجب فقط التحيز الأوروبي - أو الاستشراق - دون "اقترح إيجابي لنظام آخر لتفسير الحقائق التي يجب أخذها بعين الاعتبار".

هذا بالضبط ما شرع أمين في القيام به في عمله، من خلال كشف رؤية أكثر اكتمالاً لتطور الرأسمالية بدون تحيزات مركزية أوروبية، ويقترح أمين متابعة مشروع عالمي خال من الخصوصية الأوروبية، "حادثة ناقدة للحادثة". يمكن بالطبع انتقاد مثل هذا الادعاء من منظور علم اجتماع نقدي، نظراً لأنه من المستحيل على أي نظرية في العلوم الاجتماعية أن تلتقط الواقع بالكامل بطريقة غير منحازة.

كان "المركزية الأوروبية" لأمين، الذي نُشر في الأصل بالفرنسية في عام 1988، من بين أمور أخرى رداً على انتقادات ما بعد الاستعمار التي رفضت التحليلات الماركسية، بشكل شبه مسبق، لكونها مركزية أوروبية. اتفق أمين على أن جوانب الماركسية كانت أوروبية - مثل الافتراض الغائي بأن البلدان النامية هي ببساطة في "مرحلة مبكرة" من التطور الرأسمالي، وستلحق بأوروبا مع مرور الوقت، لكنه قدم أيضاً قضية كيف يمكن للمفاهيم الماركسية والمادية التاريخية أن تقدم انتقادات قوية للنزعة الأوروبية.

إذن، ما هو بديله عن علم المركزية الأوروبي؟

من وجهة نظر المحيط، قدم أمين إطاراً للكشف عن الهياكل غير المتكافئة للاقتصاد العالمي - والتي لا تستطيع النظريات الأوروبية المركزية توفيرها. وفيما يلي طريقتان للتفكير في مساهمة أمين في مجال اقتصاديات التنمية: أحدها هو المفاهيم المحددة التي طرحها وكيف تم توسيعها بطرق مختلفة لتفسير العالم، والآخر هو طريقتيه في التعامل مع العلوم الاجتماعية، والتي تنطوي على أكبر إمكانات لإعادة هيكلة اقتصاديات التنمية كجمال.

مقارنة أمين للاقتصاد السياسي

نشرت مجلة Aeon الرقمية، مقالا حول النقد الثقافي للرؤى البنيوية العميقة للاقتصاد كمدخل لإنهاء الاستعمار، ترجمتها "صحيفة الحدث" وجاء فيها:

مع نشر كتاب الاستشراق عام 1978، أصبح إدوارد سعيد واحداً من أكثر علماء عصرنا تأثيراً، وحوّل الكتاب دراسة تاريخ العالم الحديث، حيث قدم رؤى حول كيفية إنشاء الخطابات العنصرية للإمبراطوريات الأوروبية والحفاظ عليها.

وبالنسبة لأنشطته السياسية، اجتذب سعيد، وعمله، عدداً من النقاد اليمينيين، على وجه الخصوص برنارد لويس. والأقل شهرة في الغرب هو سمير أمين، الاقتصادي المصري الذي صاغ مصطلح "المركزية الأوروبية".

يأتي المصطلح من كتاب أمين "المركزية الأوروبية" (1988)، الذي انتقد وجهة نظر سعيد للإمبراطورية من اليسار وقدم وجهة نظر بديلة، لا تستند إلى الثقافة أو الخطاب، ولكن على الفهم المادي للرأسمالية والإمبريالية. أمضى سعيد معظم حياته المهنية في مدينة نيويورك، بينما أمضى أمين معظم حياته في أفريقيا، في محاولة لبناء مؤسسات أكاديمية وسياسية أفريقية لتحدي التبعيات التي نشأت من خلال الإمبريالية.

عندما قابلت إنغريد هارفولد وهي محاضرة في التنمية الدولية، أمين لإجراء مقابلة في عام 2016، كان عمره 85 عاماً ولا يزال يشارك بقوة في بناء مؤسسات بديلة وتحدي النظرية الاجتماعية الأوروبية، وعلى الرغم من وفاته في عام 2018، إلا أن إرثه لا يزال وثيق الصلة بالموضوع.

كشف أمين في "المركزية الأوروبية" عن ادعاءات "معيبة" حول كيفية تطور الرأسمالية في أوروبا. لقد جادل بأن قصة الرأسمالية هذه الناشئة عن الخصائص الأوروبية الذاتية للعقلانية والانتصار - والتي لا تزال تهيمن على النظرية الاجتماعية - هي قصة مشوهة، وأنها تخفي الطبيعة الحقيقية للنظام الرأسمالي، بما في ذلك دور الإمبريالية والعنصرية في تاريخه.

وبدلاً من تقديم تفسير علمي موضوعي، رأى أمين أيديولوجية مركزية أوروبا بالنسبة له، فإن افتراض أن الرأسمالية يمكن أن تتطور في الأطراف بالطريقة التي يُزعم أنها حدثت في أوروبا هو أمر مستحيل منطقياً.

ويشير أمين أيضاً إلى أن أساس الوحدة الثقافية الأوروبية عنصري، نظراً لأنه يخلق معارضة زائفة بين اللغات والانقسامات التاريخية الزائفة على سبيل المثال، تعتبر اليونان "أوروبية" وليست مرتبطة بالشرق؛ وتعتبر المسيحية أيضاً أوروبية، وعلى هذا النحو، كان أمين ناقداً مبكراً ومتطوراً للتفسيرات الثقافية في العلوم الاجتماعية. ويختلف نقد أمين للمركزية الأوروبية عن انتقاد سعيد، الذي كان أكثر تركيزاً على كيف أن التصوير الثقافي لغير الغربيين عنصري وضار.

في الواقع، يمثل سعيد وأمين، من نواح عديدة، التناقض بين وجهات النظر الماركسية، وما بعد الاستعمار للإمبريالية في العلوم الاجتماعية - الاستشراق من ناحية، والمركزية الأوروبية من ناحية أخرى. كان أمين، الماركسي الجديد، أقل اهتماماً بالمواقف

Galaxy®

معها تحلو المشاركة



العلوم الاجتماعية على تحدي الاستعارات العنصرية والتصوير الأوروبي المركز في المناهج الدراسية وفي الخطاب الأكاديمي، هذا مهم في الوقت الذي أصبحت فيه المناهج ضيقة بشكل متزايد، أوروبية المركز مع نقص حاد في التنوع، لا سيما في الاقتصاد.

إذن، ما الذي يمكن أن يضيفه منظور أمين إلى النقاشات حول إزالة الاستعمار من الاقتصاد بما يتجاوز مساهمة سعيد؟ أولاً، فتح اهتمام أمين بكيفية تشكيل الموروثات الاستعمارية الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية للاقتصاد العالمي، بطرق متنوعة، الباب أمام ثروة من الدراسات حول الموروثات الاستعمارية، والإمبريالية، والتبادل غير المتكافئ. ومن منظور إنهاء استعمار الجامعات، قد يجلب أمين الحاجة إلى تعزيز التفاهات التي تتمحور حول الجنوب في العالم، فضلاً عن التفاهات البديلة للرأسمالية. هذا مهم لأن المنح الدراسية التي تتخذ نهجاً نقدياً للرأسمالية تم تهميشها إلى حد كبير من مناهج الاقتصاد في جميع أنحاء العالم.

عندما دافع أمين عن أطروحة الدكتوراه في معهد العلوم السياسية بباريس عام 1957، كان ذلك الوقت، من الممكن فيه الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من خلال توسيع نطاق المفاهيم الماركسية في مؤسسات النخبة. تطورت نقاشات منتصف القرن العشرين حول المركزية الأوروبية من صراعات مادية حقيقية ضد العلاقات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، والتي تتناقض مع مجال الاقتصاد المعاصر، حيث تم اختصار التحليل إلى ما يمكن دراسته في إطار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ومع بعض طرق الاقتصاد القياسي المقبولة.

من منظور أمين، فإن إنهاء استعمار الجامعة سيحتاج إلى إفساح المجال لأنواع المنح الراديكالية - التي تدقق بشكل نقدي في دور النظام الرأسمالي نفسه في إنتاج التفاوتات والظلم العالمي - كان ذلك ممكناً في منتصف القرن العشرين.

يمكن أن يساعدنا أمين في رؤية الأسس الأيديولوجية للاقتصاد السائد، وكذلك تطوير العلوم الاجتماعية بشكل عام، وقد نتعلم أيضاً دروساً مهمة من أمين عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجية. لم يتعامل كثيراً مع جامعات النخبة في جوهرها. لقد كان أفريقيًا ومواطنًا من العالم النامي، وركز حياته على بناء المؤسسات السياسية والفكرية في إفريقيا. وهذا يتناقض مع العديد من المبادرات من الجامعات في جوهرها والتي تحاول دمج العلماء من الأطراف في مؤسساتهم (التي غالباً ما تكون أوروبية المركز)، بدلاً من دعم المؤسسات الجنوبية ونظريات المعرفة.

أخيراً، ربط أمين عمله دائماً بالنضالات المادية الحقيقية - كانت الحاجة إلى معارضة العلوم الاجتماعية الأوروبية المركزية مهمة لأنها ستكشف البعد الاستعماري للنظام الاقتصادي العالمي. هذا مهم في سياق الدعوات لإنهاء استعمار الجامعة التي يتم إجراؤها غالباً بمعزل عن النضالات الاجتماعية الأوسع المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وبالتالي، فإن عمل أمين بمثابة تذكير حاسم بأن الاستعمار كان يتعلق بالموارد المادية، وبالتالي فإن إنهاء الاستعمار لا يمكن تحقيقه من خلال التغييرات في نظرية المعرفة وحدها.

المحددة التي سمحت بتقدم الرأسمالية في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر لا يمكن إعادة إنتاجها في أي مكان آخر، لذلك اقترح نموذجاً جديداً للتصنيع تم تشكيله من خلال تجديد الأشكال غير الرأسمالية للزراعة الفلاحية، والتي كان يعتقد أنها تعني فك الارتباط عن ضرورات الرأسمالية المعولمة.

من المهم ملاحظة أن فك الارتباط غالباً ما يساء فهمه على نطاق واسع على أنه يعني الاكتفاء الذاتي، أو نظام الاكتفاء الذاتي والتجارة المحدودة. لكن هذا تحريف، إن فك الارتباط لا يتطلب قطع جميع الروابط مع بقية الاقتصاد العالمي، بل يتطلب رفض إخضاع استراتيجيات التنمية الوطنية لمقتضيات العولمة. إنه يهدف إلى إجبار اقتصاد سياسي يناسب احتياجاته، بدلاً من مجرد مواكبة الاضطرار إلى التكيف من جانب واحد مع احتياجات النظام العالمي. لتحقيق هذا الهدف المتمثل في زيادة السيادة، ستقوم الدولة بتطوير أنظمتها الإنتاجية الخاصة بها وإعطاء الأولوية لاحتياجات الناس بدلاً من المطالب على رأس المال الدولي.

وخلال مقابلة معه، شدد أمين على أهمية الواقع الاقتصادي السياسي المحدد لأي بلد معين لفهم وتحديد مواقع احتمالات فك الارتباط، في ذلك الوقت، وبقدر غريب من الدقة، قدر أمين أنه "إذا تمكنت من الوصول إلى 70 في المائة من فك الارتباط، فستكون قد قمت بعمل رائع". وأشار إلى أن دولة قوية مستقرة نسبياً لأسباب تاريخية، ولديها قدر معين من القوة العسكرية والاقتصادية سيكون لها نفوذ أكبر لفك الارتباط. لذلك، في حين أن الصين قد تكون قادرة على تحقيق 70 في المائة من فك الارتباط، فإن دولة صغيرة مثل السنغال ستكافح لتحقيق نفس القدر من الاستقلال.

يستلزم فك الارتباط رفض الدعوات للتكيف مع الميزة النسبية للدولة وغيرها من أشكال خدمة المصالح الأجنبية. هذا، بالطبع، قول أسهل من فعله. وأشار أمين إلى أنه سيتطلب دعمًا محلياً قوياً لمثل هذا المشروع الوطني وتعاوناً قوياً بين بلدان الجنوب كبديل للعلاقات الاقتصادية الاستغلالية بين المركز والمحيط، وقد تشمل الجوانب الأخرى لفك الارتباط استثمارات في مشاريع طويلة الأجل، مثل البنية التحتية، بهدف تحسين نوعية المعيشة لمعظم الناس في الدولة، بدلاً من تعظيم الاستهلاك أو الربح على المدى القصير.

درس العديد من العلماء مؤخراً مسارات التطور التاريخي فيما يتعلق بمسألة فك الارتباط، على سبيل المثال، طبق فرانشيسكو ماتشيدا، وروبرتو ناداليني، في عام 2020، الاعتبارات لمحاولة فهم مسار التنمية في الصين، بينما طبقه فرانسيسكو بيريز، في عام 2021، لفهم التنمية الاقتصادية في شرق آسيا، ومع ذلك، مع ازدياد ترابط العالم، تصبح احتمالات فك الارتباط أكثر صعوبة.

نحن الآن في وقت أصبح من المألوف فيه للجامعات في العالم الشمالي أن تعبر عن رغبتها في "إنهاء استعمار الجامعة". بينما يسارع العديد من العلماء إلى الاستشراق، عند سعيد، لفهم كيفية القيام بذلك، فإن عمل أمين، والتزامه بعلم اجتماعي متمحور حول الجنوب، قد يقدم نهجاً أكثر راديكالية.

اقتصر، بعد سعيد، الكثير من الالتزام بإنهاء استعمار

المنخفضة، في المحيط، ليسوا أقل إنتاجية من نظرائهم في المركز، فإن القيمة التي يخلقونها أقل مكافأة - وهذا ما يخلق مثل هذا "الريع الإمبريالي".

قام آندي هيجينبوتوم، وغيره من الباحثين، منذ ذلك الحين، بتوسيع نطاق رؤية أمين، حيث طبقوا المفهوم لإظهار كيف تمكنت الشركات متعددة الجنسيات البريطانية والإسبانية من الاستفادة من طفرة السلع.

شكل الاستعمار اقتصادات "ما بعد الاستعمار"، بحيث حدث التراكم بطرق غير متساوية - أو غير متكافئة - في كتابه "التنمية غير المتوازنة" (1976)، ميز أمين بين نوعين مختلفين من التراكم، أحدهما أطلق عليه "التراكم الذاتي"، والذي حدث في المركز وعزز إعادة الإنتاج الموسعة لرأس المال. على النقيض من ذلك، تميز المحيط بما أسماه "التراكم غير المقلوب"، وهو نوع لا يفسح المجال لإعادة إنتاج رأس المال. وجادل بأن التنمية غير المتكافئة تطورت تاريخياً وخلقت هياكل استغلالية، والتي تجلت في الأزمنة المعاصرة على أنها تبادل غير متكافئ، وقد أدى هذا بدوره إلى استمرار الاستقطاب، وزيادة عدم المساواة.

كان "التبادل غير المتكافئ" لدى أمين محاولة لتفسير عدم موازنة سعر العامل على الصعيد العالمي، حيث يشير سعر العامل إلى مكافأة العمالة أو غيرها من العوامل الأولية غير المنتجة. وهذا يعني أن العمالة والمواد الخام والأرض أرخص في المحيط. ووصف التقليل من قيمة العمل في المحيط بأنه "استغلال فائق"، وبالنسبة لأمين، كان التبادل غير المتكافئ نتيجة امتداد رأس المال الاحتكاري إلى المحيط بحثاً عن أرباح فائقة أو "ريع إمبريالي".

عمل أمين على تغيير شروط المناقشات حول التبادل غير المتكافئ، حتى عمله، كانت الأرثوذكسية بين الاقتصاديين هي أن العمال في المحيط هم ببساطة أقل إنتاجية من أولئك الموجودين في المركز. من المهم أن نلاحظ أن فكرة التبادل غير المتكافئ والاستغلال "الفائق" لا تزال محل جدل بين الماركسيين.

ويناقش ماركس نفسه في "Das Kapital"، عدم جدوى المقارنات بين درجات مختلفة من الاستغلال في الدول المختلفة، والمشكلات المنهجية الهامة التي تنشأ. وجادل الكثير من الماركسيين، بأن الماركسيين الجدد، مثل أمين، ركزوا بشكل مفرط على علاقات السوق على حساب استغلال العمالة.

بالإضافة إلى المشاركة في هذه المناقشات النظرية، كان أمين من بين أول من حاول قياس التبادل غير المتكافئ تجريبياً. اتبع الكثيرون خطاه منذ ذلك الحين، مثل جيسون هيكيل، وديلان سوليفان، وحذيفة زومكاوالا، الذين توصل بحثهم في عام 2021، إلى أن الشمال العالمي خصص حوالي 62 تريليون دولار من الجنوب العالمي بين عامي 1960 و 2018.

وكرس أمين أيضاً قدراً كبيراً من الوقت للتفكير في طرق لتغيير أي نظام غير عادل، وطور بعض المفاهيم النظرية لإحداث التغيير السياسي. والأكثر شهرة هي فكرة أمين عن "فك الارتباط" - والتي نشر عنها كتاباً، "فك الارتباط: نحو عالم متعدد المراكز يوفر تقييماً للطرق الممكنة للمضي قدماً لدولة ذات سيادة في المحيط".

في كتابه "فك الارتباط"، 1990، يجادل أمين بأن الظروف




Medical Supplies and Services Company
شركة التوريدات والخدمات الطبية

الوكيل الحصري

BOTANICA

إملئي بيتك برائحة عطرة مليئة بالانتعاش

من مجموعة بوتانिका المميزة



تقرير

بامتياز عال دون نقطة.. زكريا الزبيدي ينال درجة الماجستير عن رسالته "التنين والصيد"

الحدث للأسرى

الإعلام الفلسطيني غير الرسمي، الشائعات وربما الوشاية على موقع التواصل الاجتماعي، التي غالباً علقّت إما على تقرير نشره الإعلام الإسرائيلي أو على خبر اعتقاله من قبل السلطة الفلسطينية.

وعن بحثه قال الأسير وليد دقة: إن بحثه الصيد والتنين المطاردة في التجربة الفلسطينية من عام ٦٨ حتى عام ٢٠١٨، هو محاولة منه للإسهام في مراكمة التجربة في هذا الاتجاه، اتجاه امتلاك القدرة، وإذا كانت القدرة ليست غاية وإنما أداء، وأحسست ذلك من خلال نقاشاته بعمق قناعته بأن الحرية هي القيمة "ب ال التعريف" فهو القادم من مسرح الحرية طفلاً ومن ثم شاباً قد تلمذ على هذه القيمة على يد أستاذه وصديقه جوليانو مير خميس الذي دفع حياته ثمناً بغية تحقيقها، مردفاً: أن تكون أختاً لشهيد وابتداءً لشهيدة ورغم ذلك أن تبقى قادراً على أن تحافظ بأن ترى عدوك ليس من خلال المهادب، فأنت تملك فرصة أخلاقية لا يمكن حرقها، وأن تحمل سلاحاً وتبقيه نظيفاً دون أن يسكنك الإحساس بالقوة فهذا فهم عميق للعلاقة الجدلية، بين قيم الحرية وأهداف التحرر. هكذا هو زكريا الزبيدي الذي حاورته وناقشته وناقشنا سوياً عشرات الدراسات و الكتب بحثاً ليس عن الإجابة وإنما على السؤال الصحيح.

وأخيراً، قال رئيس تحرير مؤسسة الدراسات الفلسطينية الياس خوري في تعليقه على رسالة الماجستير للزبيدي: "في سيرة التنين والصيد التي تشكل متن أطروحة الماجستير التي تناقش اليوم في جامعة بيرزيت يكتب زكريا الزبيدي كلاماً يقع تحت الكلام، اللغة لا تتسع لكل هذا النور الذي ينفجر كالماء من جوف التجربة فيصير الفدائي ملح الأرض ويرسم صورته بالكلمة التي كانت في البدء فعلاً. ويتابع: يعيدنا زكريا الزبيدي الى كلام الفدائيين كلام التغاني والشجاعة والحلم وإلى المعنى الأخلاقي الذي تجسده كلمة فدائي حين تستعيد معناها هكذا تعرفت إليه من خلال صديقنا المشترك جوليانو مير خميس فبعد لقائي القصير بزكريا في فيلم أولاد أرنأ، اتخذت علاقتنا شكل حوارات هاتفية متقطعة لكنها في كل مرة كانت تعيدنا إلى مخيم جنين الذي صار مسرحاً للحرية والبطولة والموت.

ويضيف: لم أكن أدري حينها بأن زكريا ورفاقه يخبئون في أضلعهم ووجدانهم قلقاً ثقافياً ورغبة في تحويل تجربتهم إلى رؤية فكرية هذا ما قام به جمال حويل في كتابه أطروحته معركة مخيم جنين الكبرى ٢٠٠٢ التاريخ الحي. وهذا ما يقوم به اليوم زكريا الزبيدي الذي حفر نفقا تحت الكلمات قبل أن يحفر مع رفاقه نفق الحرية في سجن جلبوع. يكتب زكريا تجربته كمطارد ومقاوم وفدائي فيعيد لكلمة فدائي معناها، الفدائي يحول تجربته النضالية إلى فعل ثقافي تاماً كما فعل باسل الأعرج الذي حوّل موقعه كمتقف إلى فعل نضالي.

النقطة المحذوفة لم يتمكن الزبيدي من كتابة خاتمة لهذه الرسالة لكنه في آخر تواصل معه طلب حذف النقطة من آخر الرسالة بالقول: "في الخاتمة في نقطة أنا بفضل تقيمتها، النقطة الأخيرة قيمها"، ليوضح فيما بعد عبر محاميته، أنه يرغب في أن تبقى قصة الصيد والتنين مفتوحة.

للأمثلة هذه يقول إن المطاردة هي حالة مقاومة وإن المطارد بالتالي لا يركض هرباً أو خوفاً على حياته من الموت بل مواجهة لعدوه المستعمر من أجل أن يتمكن من ضربه بحسب جمال ظاهر.

المعرفة الإدراك وعبور العلامات بدوره، قال وليد الشرفا إن أطروحة الزبيدي تعيد السؤال الأزلي حول المعرفة بصفتها استيهاما ظاهراتيا وحالة عبور ذهنية للتاريخ، بداية من الأسطورة إلى الجماليات وما تراكم عبر كل ذلك من اجتهاد علاماتي سيميائي، متشابك ومعقد من قراءة وراثية الصدمات عبر التاريخ.

وتابع: "يعبر الزبيدي التاريخ بوعي مسبق، وقرار مراقب ومرصود، لكنه يؤسس ظاهريته الجديدة بالعبور من الاستيهام أو التأمل إلى إدراك أكثر صدمية يتجاوز ترف التأمل وحوار الجماليات والتشكيل والحكمة الأسطورية، وحتى سؤال الجدوى والحقيقة إلى حوار تاريخي بالجسد أيضا، وهو المكانية الروحية النفسية القابلة للتحقق.

ويرى الشرفا أن الزبيدي عبر ضمن هذا الحقل التاريخ بتأريخ خاص ذهني وجسدي، فهو ابن تصور فلسطيني تحرري، وعلى مستوى الجسد يعرف الزبيدي جيدا ألم الإصابة والشظايا والنوم بجانب جثث الشهداء.

اللجنة غير الرسمية وبالإضافة إلى اللجنة الأكاديمية من داخل الجامعة، لزكريا لجنة معرفة وحرية من خارجها، تمتد إلى الأسر والشئات ومكونة من: مروان البرغوثي، وليد دقة، وإلياس خوري.

حضر الأسير مروان البرغوثي بصوت زوجته التي قرأت تعليقه على رسالة الزبيدي، وقال فيها: "ليس من السهل أن تكتب عن حالة نضالية وطنية رمزية وفي نفس الوقت عن رفيق السلاح والخنق والكتائب ورفيق القيد والزنازة، وعندما تكتب عن الأخ والصديق ورفيق الدرب القائد الوطني الفتحاوي زكريا الزبيدي فإنك تستحضر سجلاً طويلاً وسيرة نضالية متميزة، فهو ليس نموذج نضالي ورمز كفاحي بذاته بل أيضا تجسد سيرته وسيرة أسرته نموذجا فريدا من التضحية والفداء، فهو شقيق شهيدين كبيرين وأمه شهيدة، وتعرض جميع أفراد الأسرة طوال العقود الماضية للاعتقال والتعذيب وقضوا سنوات طفولتهم وشبابهم الأول في الزنازين والسجون حيث عاش معي عدة سنوات شقيقه يحيى وجبريل.

وتابع: حمل زكريا السلاح عندما كانت الغالبية الساحقة من الكوادر والقيادات تلهث وراء المصالح الذاتية والمكتسبات الصغيرة، وعندما اعتقل زكريا مرة أخرى أظهر عزيمة وصمود كبيرين وفور دخوله السجن باشر في الإسهام في العملية الثقافية والتعليمية والنضالية وأكد عزمه على إتمام مساقته ورسالة الماجستير في جامعة بيرزيت رغم كل الظروف القاهرة إلى أن جاءت عملية نفق الحرية التي عبرت عن إرادة شجاعة قل نظيرها من قبل الأخ زكريا وإخوانه الأبطال الذين رفضوا الاستسلام لواقع الأسر، ونحتوا في الصخر وحفروا في التراب لبلوغ نور الحرية.

وكان في اللجنة غير الرسمية أيضا الأسير وليد دقة بكلمة من داخل الأسر جاء فيها: "لم أتعرف على زكريا الزبيدي من قبل، كنت أعرفه كما عرفه كثيرون من الفلسطينيين من خلال الإعلام الإسرائيلي، أو من خلال ما كان يرشح لنا من

"أما قرار اللجنة فهو قرارك الذي كتبتة بقدملك في المطاردة، مطارداً ومطارداً، قبل أن تكتبه بيدك، وقرارك الذي نتشرف في النطق فيه كلجنة إشراف على رسالتك للماجستير بعنوان (الصيد والتنين: المطاردة في التجربة الفلسطينية من 1968-2018)، هو نجاحك بامتياز عال في الممارسة، وامتياز عال في النظرية" بهذه الكلمات نال اليوم السبت، الفدائي الأسير زكريا الزبيدي درجة الماجستير من جامعة بيرزيت بعد أن نوقشت رسالته غيابيا.

وقال عبد الرحيم الشيخ مشرف الرسالة في تقديمه للعرض: "حين ينهي الطالب رسالته في العرف الأكاديمي يعقد النقاش ويقدم الطالب الحاضر خلاصة بحثه للجنة الممتحنين من الأساتذة هذه هي القاعدة، أما الاستثناء فهو غياب الطالب وحضور المطلوب، والطالب اليوم زكريا الزبيدي والمطلوب معرفة فلسطين، وفي علاقة العشق الصوفية التي يغيب فيها المرید ويحضر المراد، تغيب الحقيقة عيانا وتحضر قصتها، ويا لقصتها كم تطول، يغيب زكريا جسدا في سجن العدو، أما قصته فعصية على الغياب".

في الثالث والعشرين من أيلول 2017 غادر زكريا مخيم جنين ليلتحق ببرنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت، ويبدأ رحلة جديدة في المعرفة المقاتلة. وعرضت جامعة بيرزيت رسالته في مقطع فيديو تضمن مشاهد من مسرحية "على الهاوية" للزبيدي، وصورا للأوراق التي دون عليها رسالته، ومشاهد متنوعة له ومكالمات مسجلة مع الأستاذ المشرف على الرسالة عبد الرحيم الشيخ.

وكان في أعضاء لجنة النقاش كل من أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت جمال ظاهر، وأستاذ الإعلام وليد الشرفا.

تعريف المطاردة والمطارد عند الزبيدي وتطرق ظاهر في تعليقه على رسالة الزبيدي إلى تعريف المطارد والمطارد اللذان أعاد تعريفهما الأخير في رسالته، حيث قال: إن زكريا يرغب في بحثه في تبين كيف أن الصيد ويرمز إلى المستعمر يجهد ليس ليأكل بل ليقتضي على حياة، وبتبين كيف أن التنين ويرمز عنده إلى المستعمر المطارد، ليس فريسة، ويرغب بموضعة المطارد الفلسطيني في حركة تاريخ نضال الشعوب ضد مستعمرها من ناحية، وبتمييزه عن مستعمره من حيث المنظومة الأخلاقية التي يأخذ بها في نضاله من ناحية أخرى.

وبحسب ظاهر، اعتمد زكريا في ذلك على قصته الشخصية، جاعلا منها حالة ممثلة، وفي هذا توظيف للسرد القصصي لما فيه من خصائص وإمكانات بتبيان ما لا يبين بلغة العلم، وبين الخط الناظم لبحثه بالوقوف على مفاهيم المشكلة للمعاني عنده، وفي بحثه بنى الزبيدي المعاني الخاصة بمفهوم المطاردة في السياق الاستعماري، بالعلاقة مع جهتها المتصارعتين المطارد والمطارد، لتأخذ كل جهة منها معكوسا عما هو في الأبيات المتناولة.

ومن أجل التأكيد على فعالية المطارد في المطاردة يأتي زكريا بأسماء من حركة تاريخ المقاومة الإنسانية ك: تشي جيفارا وعلي بن أبي طالب والحسين بن علي، وباستخدامه

الإسرائيليون ينتخبون ... والفلسطينيون يتحسرون

بقلم: نبيل عمرو



الفلسطينيون الذين حرموا أنفسهم من الانتخابات العامة، ينظرون بحسرة إلى الانتخابات الإسرائيلية الخامسة التي تجري في أقل من أربع سنوات، ليس إعجاباً بديمقراطية الخصم التي لا تستحق الإعجاب، ما دامت مقترنة بالاحتلال والعنصرية وإنما لأن الشعب الفلسطيني الأكثر احتياجاً للانتخابات والذي أداها مرتين وكانت مثار إعجاب العالم، فُرض عليه ومن قبل طبقته السياسية المتحكمة والمتشبثة أن يسقط هذا الخيار لمصلحة غموض يثير القلق في الحاضر والرعب على المستقبل.

التعادل بين ائتلافين يتصارعان على تجاوز الحاجز 61، وإذا ما كسر هذا التعادل ولو بصوت واحد، تولد في إسرائيل حكومة يقودها لبيد أو حكومة يقودها نتنياهو. حكومة لبيد ستكون نسخة طبق الأصل عن حكومة بينيت، إذا ما تواصل طرح شعار "الإبيبي" كبرنامج لها. أما حكومة نتنياهو فسوف تكون أكثر وضوحاً في تنفيذ السياسات اليمينية إضافة إلى أنها ستتخذ سلسلة من انتقامات رئيسها من كل الذين أسسوا شركة الإطاحة به، بما في ذلك ممثلي العرب الذين كان لهم دور مفصلي في إقصائه وتتويج بديله ولو بصورة مؤقتة.

من الآن وإلى أن تحسم الأمور بعبور حاجز الواحد والستين، سنفرج على معركة انتخابية تتميز بالقتال الشرس على الصوت الواحد والمقعد الواحد، وإذا ما نظر للأمر من زاوية قائدي المعسكرين المتعادلين أو الذي سيقف على الآخر بصوت أو أكثر، فإن الفرق بينهما تجاه الفلسطينيين لن يكون كبيراً حد البناء عليه.

لبيد سيتحدث بلغة أكثر طراوة من لغة نتنياهو وسيمضي الأشهر التي ستسبق الانتخابات في عملية تدريب على رئاسة الوزراء، داخليا بالحفاظ على الائتلاف المتداعي الذي أتى به إلى الموقع، وخارجياً بسلسلة زيارات سيبدأها بفرنسا، مع محاولته الاستفادة للحد الأقصى من استقباله لبايدن وإجراء المحادثات معه.

أما خصمه نتنياهو فهو ليس بحاجة للتدريب بعد سنوات طويلة من الاحتراف، غير أنه وهو يدرك بأنه يخوض معركته الأخيرة سوف يستमित في السعي وراء الرقم السحري الواحد والستين حتى لو بلغ به الأمر حد تقبيل أرجل أهل النقب من العرب كي يمنحوه المقعد المنشود.

يتابع الفلسطينيون الانتخابات الإسرائيلية بعد أن ألغيت انتخاباتهم العامة، وهذه المتابعة لا تنطوي على فضول بل لأن الأمر متصل بحجم وانتشار المؤثر الإسرائيلي في حياتهم من كل جوانبها.

فأينما يتجه الفلسطيني يجد إسرائيل أمامه وليس الأمر متعلقاً فقط بالاحتلال الجاثم

على الصدور منذ عقود طويلة، ولا بمجرد الاستيطان الذي نهب وما يزال كثيرا من الأرض الفلسطينية الضيقة أساساً، وإنما بلقمة العيش التي تتحكم إسرائيل بمصدرها ومستواها وبالحركة التي بلغت حد صعوبة الانتقال من قرية إلى القرية المجاورة، أو من حي إلى آخر في المدينة الواحدة. وبالنزف اليومي للدم الذي قلما مر يوم دون أن تسير في الشارع الفلسطيني جنازة شهيد أو بحصار يغلق غزة من البر والبحر والجو.

بفعل ذلك كله لا تبدو الحياة السياسية في إسرائيل بالنسبة للفلسطينيين كما هي بالنسبة لأي بلد آخر، بل هي شأن داخلي تتحكم تطوراتها بتفاصيل ومساحات الحركة والحياة. الفلسطينيون إذا يتابعون الانتخابات الإسرائيلية كما لو أنها تجري في مجتمعهم ويتعاملون معها بتحديد أفضليات يرغبون بها والمقياس لذلك ثابت لا يتغير وهو كيف ستعامل الجهة الفائزة في إسرائيل مع الفلسطينيين وتحديدًا مع حقوقهم الأساسية وعنوانها ومضمونها الحرية والاستقلال. الانتخابات الخامسة التي ستجري بعد أشهر قليلة سققها

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

بيرزيت، شارع عطارة

صندوق بريد 31، فلسطين

هاتف: +970 2 281 5372

فاكس: +970 2 281 5376

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathps

https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1



وين ما تكون وبأي وقت
بتقدر تفتح حساب جديد
من البنك العربي من خلال
تطبيق "عربي موبايل"

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333



بالتل وجوال Ooredoo
1800333333



f t y l i n | arabbank.ps



حمل تطبيق "عربي موبايل" الآن



للمزيد من
التفاصيل، يرجى
مسح ال QR code
أعلاه